الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي بريكة
معهد العلوم الإنسانية و الاحتماعية

Centre Universitaire – Barika
INSTUTUT DE SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES

رقم:...87..../م ع إ ا/م ج ب/ 2024 **N°:...87...../SHS/CUB/ 2024**

بريكة، في.....2024/10/03..... Barika, le

مستخرج من محضر المجلس العلمي لجلسة يوم 2024/10/01
بخصوص المصادقة على وثيقة اعتماد الدروس عبر الخط

انعقد المجلس العلمي للمعهد في دورته العادية بتاريخ 2024/10/01 ووافق بناء على تقارير الخبراء على الدروس البيداغوجية عبر المنصة لمقياس: **مشكلات اجتماعية.**

للأستاذ: **فلاك فريدة**

الرتبة: **أستاذ محاضر صنف "ب"**

البريد الإلكتروني:farida.fellak@cu-barika.dz

المعهد: **العلوم الإنسانية والاجتماعية**

القسم: **العلوم الانسانية**

المخبر (إن وجد): /

تم اعتماد هذه الدروس الموجهة لطلبة : الثالثة ليسانس اتصال.

السداسي: الثاني السنة الجامعية: **2023/ 2024**

رئيس القسم
د.أسامة الطيب جعيل
رئيس قسم العلوم الإنسانية

رئيس المجلس العلمي
رئيس المجلس العلمي للمعهد
أ.د.قنون خميسة

منحت هذه الشهادة للإدلاء بها في حدود ما يسمح به القانون

طريق أمدوكـــال، بريكة، 05001، الجزائر ص ب 707. Route de M'doukal, Barika, 05001,Algérie.
هـاتف/Tel: 153833 22(00213)فاكس/Fax: 09 22 38 33(00213) البريد الالكتروني/E-mail : cuniv_barika@univ-batna.dz

وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
المركز الجامعي سي الحواس- بريكة
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

دروس عبر الخط في مادة

مشكلات اجتماعية

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اتصال

إعداد الأستاذة: فريدة فلاك

السنة الدراسية: 2023-2024

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	5
المحاضرة 01: ماهية المشكلة الاجتماعية	
تمهيد	7
1. تعريف المشكلة الاجتماعية	7
2. متى تصبح المشكلة "اجتماعية"؟	8
3. المفاهيم المشابهة للمشكلة الاجتماعية	9
خاتمة	11
المحاضرة 02: أسباب، ظروف وجود المشكلة الاجتماعية وخصائصها	
تمهيد	12
1. أسباب المشكلة الاجتماعية	12
2. ظروف وجود المشكلة الاجتماعية	13
3. خصائص المشكلة الاجتماعية	14
خاتمة	15
المحاضرة 03: صعوبات حل المشكلة الاجتماعية	
تمهيد	16
1. الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية	16
خاتمة	18
المحاضرة: 04 الأسلوب التاريخي في دراسة المشكلات الاجتماعية	
تمهيد	19
1. طبيعة الأسلوب التاريخي	19
أ. تغيرات سكانية	19
ب. التحضّر	19
خاتمة	20
المحاضرة 05: الأسلوب السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاجتماعية	
تمهيد	21
1. طبيعة الأسلوب السوسيولوجي	21
أ. انهيار الجماعة الاجتماعية التقليدية	21
ب. التعارض بين المعايير والتطلعات أو الطموحات	21
خاتمة	23

المحاضرة 06: الأسلوب السيكولوجي في دراسة المشكلات الاجتماعية	
تمهيد	24
1. طبيعة الأسلوب السيكولوجي	24
2. جوانب بحث الأسلوب السيكولوجي	26
خاتمة	
المحاضرة 07: أسلوب المعالجة الإعلامية للمشكلات الاجتماعية	
تمهيد	27
1. طبيعة أسلوب المعالجة الإعلامية للمشكلات الاجتماعية	27
خاتمة	29
المحاضرة 08: تصنيف المشكلات الاجتماعية	
تمهيد	30
1. طبيعة تصنيف المشكلات الاجتماعية	30
أ. تصنيف *Beaudoin André*	30
ب. تصنيف كلير دارك *Clair Drake*	31
خاتمة	32
المحاضرة 09: نماذج من المشكلات الاجتماعية (الجريمة)	
تمهيد	33
1. تعريف الجريمة	33
2. أسباب الجريمة	35
3. الآثار الاقتصادية والنفسية والاجتماعية للجريمة	36
4. دور مؤسسات المجتمع في مكافحة الجريمة	38
خاتمة	40
المحاضرة 10: نماذج من المشكلات الاجتماعية (المخدرات)	
تمهيد	41
1. تعريف المخدرات	41
2. أنواع المخدرات	42
3. أسباب تعاطي المخدرات وانتشارها	43
4. الآثار النفسية، الاجتماعية والاقتصادية للمخدرات	44
5. دور المؤسسات المجتمعية في نشر الوعي بأخطار المخدرات	46

6. طرق الوقاية من تعاطي المخدرات	48
7. أهم أساليب وطرق العلاج	50
خاتمة	51
المحاضرة 11: نماذج من المشكلات الاجتماعية (البطالة)	
تمهيد	52
1. تعريف البطالة	52
2. أسباب البطالة	53
3. أنواع البطالة	55
4. آثار البطالة	58
5. سبل معالجة مشكلة البطالة	61
خاتمة	63
المحاضرة 12: نماذج من المشكلات الاجتماعية (الفقر)	
تمهيد	64
1. تعريف الفقر	64
2. طبيعة مشكلة الفقر	65
3. أسباب الفقر	66
4. أسباب الفقر حسب النظم الاقتصادية	67
5. الأسباب العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفقر	68
6. آثار الفقر	69
7. طرق علاج الفقر	70
خاتمة	72
قائمة المصادر والمراجع	73

مقدمة:

تعد المشكلات الاجتماعية من أهم المشكلات التي عايشها الإنسان منذ القدم وحاول مواجهتها بوسائله البسيطة التي مكنته من السيطرة والتصدي لبعضها، وفشله في مواجهة بعضها الآخر، وتنبثق المشكلات الاجتماعية عن المجتمع نفسه وتتصل به وتتطور بدرجة تطوره ذلك أن استمرار المشكلات مرتبط باستمرار حياة المجتمعات والتي تختلف من مجتمع لآخر، كما وتختلف حدتها وخطورتها.

إن تأثير المشكلات الاجتماعية على استقرار المجتمع وأمنه وتنميته تأثير كبير جداً وهو يؤكد على اضطراب العلاقات الموجودة بين أفراده والمهددة لقيم المجتمع ومعاييره.

لذا تعتبر المشكلات الاجتماعية من الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين والدارسين وعلماء الاجتماع وغدت محور اهتمام النظم الاجتماعية، ذلك أن دراستها تعتبر من الأولويات الواجب الاهتمام بها من قبل المختصين في شتى المجالات.

وذلك لأن وجود المشكلات الاجتماعية يمثل خطراً وانعكاساً سالباً على المجتمع في بنائه وأدائه لوظائفه، ومن هنا فإن دراسة هذه المشكلات يتحدد من زوايا عديدة، وزاوية علم الاجتماع خاصةً كونه يأخذ في عين الاعتبار الاهتمام بتركيبة المجتمع ومؤسساته ونظمه المختلفة.

وقد سعى العلماء والباحثين لفهم طبيعة المشكلات الاجتماعية لأجل التصدي لها للوصول بالأفراد والجماعات والمجتمعات إلى الاستقرار لذلك تعد دراستها أكثر من ضرورة لتحصيل الفهم التام وإدارتها للارتقاء بالمجتمعات.

إن الهدف الأساس من هذه المطبوعة الموجهة لطلبة السنة الثالثة اتصال هو تقديم مادة علمية للطلاب تتحدد من خلالها جملة العناصر المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية استناداً إلى المقرر الوزاري من خلال محاور ستة، يعرض المحور الأول المدخل المفاهيمي للمشكلات الاجتماعية بالوقوف على تعاريفها، المفاهيم المشابهة لها، خصائصها، طبيعة المشكلات الاجتماعية، أسبابها وعواملها، كما تهدف إلى استعراض جملة الأساليب البحثية في دراسة هذه المشكلات من مختلف الزوايا والرؤى في إطار المحور الثاني والمتمثلة في الأسلوب التاريخي، الأسلوب السوسيولوجي، الأسلوب السيكولوجي، أسلوب المعالجة الإعلامية، بينما يتناول المحور الثالث نماذج من المشكلات الاجتماعية ويتضمن

عنصرين الأول تصنيف المشكلات الاجتماعية (من حيث النوع، المصدر...)، والثاني استعراض بعض النماذج من المشكلات الاجتماعية: الجريمة، الإدمان على المخدرات، البطالة، الفقر..

أهداف التعليم:

تتمثل أهداف التعليم في تمكين الطالب من الوقوف على ماهية المشكلة الاجتماعية وإدراك مسبباتها والوقوف على خصائصها وأهم صعوبات حلها مع تبيان طرق حلها أيضاً، ومن أهداف التعلم الأخرى إدراك أهم الأساليب البحثية في دراسة المشكلات الاجتماعية والمتمثلة في الأسلوب التاريخي من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين المشكلات الاجتماعية الحالية والماضية. تبيان دور الأسلوب التاريخي في تقصي المشكلة الاجتماعية وتتبع خلفياتها وسياقاتها، إلى جانب الوقوف على دور الأسلوب السوسيولوجي في تشخيص المشكلة الاجتماعية مع تبيان أسباب الاختلاف بين علماء الاجتماع في تصنيف المشكلات الاجتماعية، إضافةً إلى ذلك التعرف على الأسلوب السيكولوجي في بحث ودراسة المشكلة الاجتماعية وأهداف استخدامه في دراستها، كما لا نغفل الوقوف على دور وسائل الإعلام في معالجة المشكلات الاجتماعية.

أهداف أخرى لا تقل أهمية وهي معرفة أهم تصنيفات المشكلات الاجتماعية. إلى جانب تقديم نماذج عنها كالجريمة بالوقوف على مفهومها وأسبابها وطرق علاجها، كما يمكن الوقوف على نموذج آخر بالتعرف على المخدرات والمخدرات الرقمية، تبيان أسباب تعاطي المخدرات وانتشارها، إدراك الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمخدرات، تحديد أساليب وطرق علاج المخدرات. وتعد مشكلة البطالة هي الأخرى من أهم المشكلات التي تؤرق المجتمعات إذ يمكن الوقوف عليها من خلال تحديد مفهومها، أسبابها، استعراض آثارها وانعكاساتها على الفرد والمجتمع، ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الحد منها إلى جانب طرق وسبل علاجها، الوقوف على ماهية مشكلة الفقر، استعراض مشكلة الفقر مفاهيمياً، معرفة طبيعة مشكلة الفقر، تبيان أسباب الفقر وآثاره، ثم الوقوف على طرق علاج مشكلة الفقر. وبالعموم يتمكن الطالب من الوقوف على النتائج المترتبة عن المشكلات الاجتماعية على الأصعدة المحلية والدولية وسبل تفاديها.

المحاضرة رقم 01: ماهية المشكلة الاجتماعية

تمهيد:

وجدت المشكلات الاجتماعية في كل المجتمعات التقليدية والحديثة منها، وقد عرفت منذ وجود الإنسان على وجه الأرض وبداية تكوين المجتمعات، وبما أن الإنسان اجتماعي بطبعه تقوم حياته على التفاعل والتواصل مع الأفراد الأخرين والجماعات الأخرى، هذا التواصل إن لم تضبطه أسس وقواعد وسلوكيات قد يتحول إلى مشكلات اجتماعية تؤثر على الأفراد والمجتمعات، نحاول من خلال ما تقدم الوقوف على ماهية المشكلة الاجتماعية بتقديم تعاريف لها، وتحديد أهم المفاهيم المتشابهة والمتشاكلة معها.

1- تعريف المشكلة الاجتماعية:

اختلف العلماء والباحثين حول تحديد مفهوم المشكلات الاجتماعية، حيث يعرفها الشريف (2009، 32) بأنها "ظاهرة اجتماعية سلبية غير مرغوبة تمثل صعوبات ومعوقات تعرقل سير الأمور في المجتمع، وهي نتاج ظروف مؤثرة في عدد كبير من الأفراد تجعلهم يعدون الناتج عنها غير مرغوب فيه ويصعب علاجه بشكل فردي" (الشامي وآخرون، 2015، ص 748).

ويقدم "أحمد زكي بدوي" في معجمه "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية" تعريف للمشكلة الاجتماعية على أنها "المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية، فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطراباً وتعطيلاً لسير الأمور بطريقة مرغوبة، كما يحددها القائمون بدراسة المجتمع وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عدداً من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفقاً للإطار العام المتفق عليه، والذي يتماشى مع المستوى المألوف للجماعة" (بدوي، 1986، ص 393).

أما العالم (لورانس فرانك *lawrence Frank*) فيعرفها في مقالة نشرت له في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع بعنوان (المشكلات الاجتماعية) بأنها "أية صعوبة أو تصرف سيء لعدد كبير من الناس يرغبون في إزالته أو إصلاحه أو تصحيحه".

كما ذهب (بول هورتون *Paul Horten*) و(جيرالد ليزلي *Gerald Leslie*) في مقالة لهما بعنوان "سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية" إلى تعريف المشكلات الاجتماعية بأنها" الأحوال المؤثرة على عدد من الناس بطرق تعتبر غير مرغوبة والتي تشعر بإمكانية عمل شيء ما نحوها من خلال العمل الاجتماعي الجماعي" (أستيتية، سرحان، 2018، ص 23).

ويقدم كل من (*E. Raab* و*GJSelznick*) تعريف للمشكلة الاجتماعية "بأنها هي مشكلة في العلاقات الإنسانية تهدد بشكل خطير المجتمع نفسه أو تعيق التطلعات المهمة لكثير من الناس"، وفيما يتعلق بالجانب الأول يمكن القول: "توجد مشكلة اجتماعية عندما يبدو أن قدرة المجتمع المنظم على تنظيم العلاقات بين الناس قد فشلت؛ فتتعثر مؤسساته، وتتعرض قوانينه للانتهاك، وينهار انتقال قيمه من جيل إلى جيل، ويهتز إطار التوقعات" (Pabana, n. d , p08).

ومنه فالمشكلة الاجتماعية هي موقف أو ظاهرة سلبية تؤثر على مجتمع معين أو مجموعة من الناس، كما أنها تعرقل وتعطل سير أمور حياة الفرد، وهذه المشكلة تحتاج إلى جهود مشتركة لمجابهتها، وإيجاد حلول فعالة لها، وتحسين الوضع الاجتماعي للأفراد.

2 – متى تصبح المشكلة "اجتماعية"؟

في أوائل عشرينيات القرن العشرين، أشار علماء الاجتماع بأن ما يجعل المشكلات الاجتماعية إشكالية ليس اجتماعياً فقط، فمجمل الأضرار التي تسببها الظروف الاجتماعية البنيوية لرفاهية الإنسان ليس منبعها اجتماعياً خالصاً، وبدلاً من ذلك، أشار علماء الاجتماع مثل Case (1924) and Frank (1925) إلى أن الجوانب الإشكالية للمشاكل الاجتماعية تنبع بشكل أكثر من أحكام الناس القيمية حول الظروف المحيطة السلبية، سواء كانت جزئية أو كاملة، حقيقية أو متصورة. إذ أنه في غياب الأحكام القيمية التي تحدد القيمة الأخلاقية للظواهر الاجتماعية البنيوية التي يُنظر إليها بشكل سلبي في فترات معينة من الزمن، أدرك علماء الاجتماع في أوائل القرن العشرين أنه لا توجد حالة اجتماعية في حد ذاتها تشكل مشكلة اجتماعية، وطوال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، اعتمد علماء الاجتماع على منظور صراع القيمة من خلال تسليط الضوء على القيود المرتبطة بتفسير المشكلات الاجتماعية على أساس الأضرار الظاهرية التي تسببها (Hier, 2009 , p26).

يميز "*Durocher. P*" المشكلات الاجتماعية عن المشكلات الأخرى من خلال العلاقة الوثيقة التي تحتفظ بها هذه المشكلات مع السياقات المؤسسية والمعيارية للمجتمع، وتصبح المشكلة "اجتماعية" في رأيه عندما تمثل قطع *Interruption Un* في طبيعة الأشياء التي صممها المجتمع بشكل طبيعي وصالح للجميع كالصعوبات والمعوقات التي تعطل سير الأمور في المجتمع، ويشير عدد من الكتاب مثل "*Manis* ,(1976), (1974) *Lalond'Horton et Leslie* (1971) إلى أن المشكلة الاجتماعية يجب أن يكون لها شروط محددة منها على سبيل المثال:

- أن يؤثر الوضع (الجديد) في عدد كبير من الناس؛
- أن يحكم على هذا الوضع بأنه لا يطاق ولا يحتمل؛
- أن يكون الناس مدركين وواعيين بضرورة التدخل والعمل الجماعي.

وأضاف "*Normandeau. A*" ثلاثة نقاط أخرى لتكون المشكلة "اجتماعية" هي:

- أن تنتمي إلى مجال العلاقات الاجتماعية.
- أن تؤثر في "الروتين اليومي" بشكل مقبول أو مرغوب (المجتمع هو الذي يحدد هذه الصفات).
- أن تسبب اضطرابات بين النماذج الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية التي يفضلها المجتمع (دغمان، 2016، ص 133).

3 – المفاهيم المشابهة للمشكلة الاجتماعية:

أ – المشكلة الاجتماعية والمشكلة الطبيعية:

المشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة تخلخل يصيب البناء الاجتماعي، أما بالنسبة للكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل، الفيضانات، الأوبئة، والمجاعات فهي ليست مشكلات اجتماعية في حد ذاتها، ولكنها تؤدي إلى مشكلات اجتماعية؛ فالزلازل والأعاصير ليست مشكلات اجتماعية لأنها لا تدخل في نطاق الأفعال الناتجة عن التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وبالتالي لا يمكن الحد منها أو القضاء عليها بتغيير سلوك أفراد المجتمع، فالمشكلة لكي تكون مشكلة اجتماعية لا بد أن تتضمن نمطاً من السلوك قابل للتدخل الفردي.

فالمشكلة الطبيعية باختصار هي خارجة عن إرادة الفرد ولا يمكنه التدخل لإيقاف حدوثها، إلا أنه يمكنه وضع استراتيجيات للتخفيف من آثارها، ومواجهة الفرد للطبيعة ووضع الخطط والاستراتيجيات

للتقليل من حدة آثارها موجودة كأمثلة عبر التاريخ؛ فمواجهة برودة الجو وحرارة الشمس جعلت الفرد يفكر في الاحتماء بالكهوف ثم بناء المنازل، ولمواجهة الزلازل اخترع الفرد بنايات مقاومة للزلازل لتخفيف الخسائر، كما أن قصة سيدنا يوسف عليه السلام تمثل هي الأخرى نموذجاً حياً وواضحاً في قدرة الفرد على مواجهة المشكلات الطبيعية من خلال حكمته وخطته التي وضعها لمواجهة سنوات القحط والجفاف (بن زاف، 2022، ص ص 602، 603).

ب- المشكلة الاجتماعية والمشكلة الشخصية:

لقد قدم الكثير من المفكرين أمثلة للتفريق بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة الشخصية، ومحاولة التفريق هذه قد تكون مفيدة ولها أهميتها الخاصة في معرفة الأسباب وفهم طبيعة المشكلة واقتراح العلاج المناسب لها أو التخفيف من حدتها، فقد قدم (رايت ميلز *Wright Mills*) أمثلة كثيرة للتفريق بين المشكلة الشخصية والمشكلة الاجتماعية منها: إن الشخص العاطل عن العمل، قد يعاني من صعوبة ما ترجع إلى قدراته وإمكانياته من خلال عدة عوامل شخصية، منها الكسل عن العمل، أو عدم التدرب على وظيفة معينة، أو وجود مشكلة أخرى كالمشكلات الصحية التي تمنعه من أداء عمل معين لكونه معاقاً صحياً...إلخ، ومن هذه الناحية تكون هذه المشكلة مشكلة شخصية.

ومن جانب آخر يضيف رايت ميلز عند ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، فإننا نتحدث عن مشكلة اجتماعية لأن أسبابها تخرج عن دائرة الفرد ومشاكله، ومن هنا مّيز ميلز بين المشكلة الشخصية التي اعتبرها اضطراباً في الظروف والإمكانيات المتوفرة للشخص، والمشكلة الاجتماعية التي عرفها "بأنها تمثل خللاً في البناء العام للمجتمع سواء كان هذا البناء اجتماعياً أو اقتصادياً"، وعلى نفس المنوال يفرق الأستاذ (روبرت لاور *Robert Lauer*) بين المشكلة الشخصية والتي اعتبر أسبابها وعلاجها يرجع للفرد نفسه ولبيئته المباشرة، والمشكلة الاجتماعية، التي تعتبر خارج نطاق الفرد وبيئته المباشرة من حيث الأسباب والعلاج (غربي، 2020، ص ص 20، 21).

ج- المشكلة الاجتماعية والمشكلة السوسيولوجية:

هناك فرق بين صفة اجتماعي، وصفة سوسيولوجي؛ فالأولى تنطبق على أية ظاهرة اجتماعية يتدارسها أي علم من علوم المجتمع، بينما الصفة الثانية لا تنطبق إلا على تلك القضايا والظواهر التي يركز علم الاجتماع وينفرد في دراستها بمداخله ومنهجه المتميزين مثلاً: الانتحار كمشكلة اجتماعية

تتدارسها العديد من العلوم، فيمكن أن تدرس من الناحية القانونية، كما تدرس في العلوم الشرعية، وكذا علوم الإعلام والاتصال وعلم النفس، إلا أن دراستها من قبل علماء الاجتماع تأخذ بعدًا آخر وهو محاولة تفسيرها اجتماعياً بعيد عن التخصصات الأخرى بمناهج ومداخل وأدوات علم الاجتماع، كما يقول دوركايم في هذا لا يمكن تفسير الاجتماعي إلا بما هو اجتماعي (بن زاف، 2022، ص 603).

ويمكن تمثيل المفاهيم المشابهة للمشكلة الاجتماعية وفقاً للآتي:

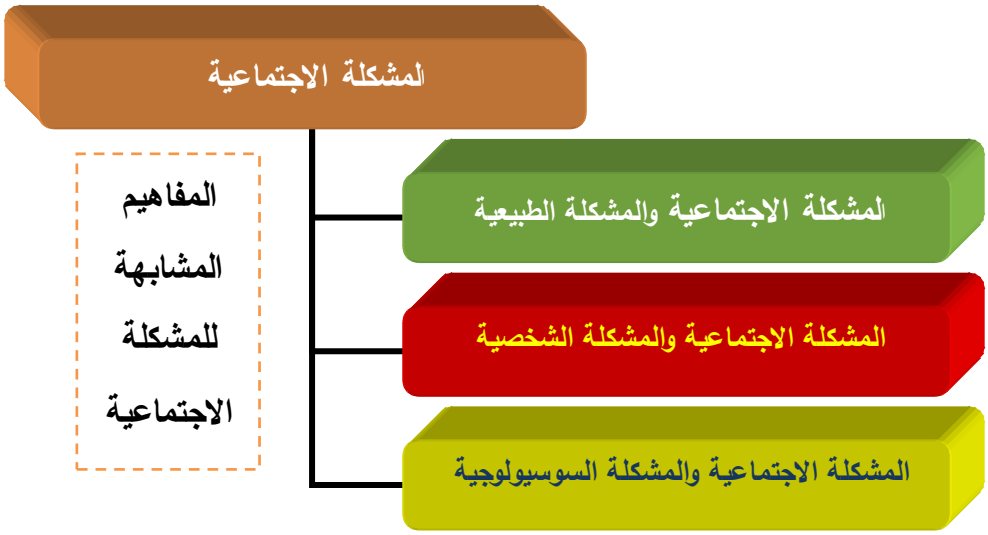

الشكل رقم (01): المفاهيم المشابهة للمشكلة الاجتماعية

خاتمة:

بناءً على ما تقدم يتشاكل مفهوم المشكلة الاجتماعية مع جملة من المفاهيم منها المشكلة الشخصية، المشكلة الطبيعية، والمشكلة السوسيولوجية، حيث تُعد المشكلات الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمعات البشرية، وهي تعكس تفاعلات متعددة الأبعاد بين الأفراد، والمؤسسات، والبيئة المحيطة. من الضروري أولاً الاعتراف بوجود المشكلة وفهم جذورها بدقة، حيث تتطلب معالجة هذه المشكلات فهماً عميقاً للأسباب الكامنة وراءها وتعاوناً مستمراً بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والأفراد، ثم التحرك نحو تبني سياسات عامة فعّالة وبرامج محلية متكاملة وشاملة وتوفير الدعم اللازم للفئات المتضررة، يمكننا تقليل تأثير هذه المشكلات وتعزيز مجتمع أكثر عدلاً وتضامناً. إن العمل المشترك والاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية، يعدان من الركائز الأساسية لتحقيق تغييرات إيجابية ومستدامة.

المحاضرة رقم 02: أسباب، ظروف وجود المشكلة الاجتماعية وخصائصها

تمهيد:

البحث في أسباب المشكلات الاجتماعية ومسبباتها يمكن من الوقوف على ظروف وجودها، كما يمكن المختصين من الالمام بكل حيثياتها، فالبحث عن حلول ناجعة لها لا يتأتى من خلال نظرة سطحية تفسر من خلالها جل المشكلات الاجتماعية، بل إن البحث العميق المؤسس على قواعد وأساليب يسهم في تفحص جوهرها، وتقديم حلول ناجعة، في هذه المحاضرة نحاول الوقوف على أهم مسببات المشكلات الاجتماعية والظروف المحيطة بوجودها، وخصائصها.

1- أسباب المشكلة الاجتماعية:

يرى "معن خليل عمر" بأنه لا يمكن حصر المشكلة الاجتماعية في سبب واحد، بل في عدة أسباب متفاعلة في بلورة مشكلة تخص مجموعة من الناس، تسيئ أو تعيق أو تمزق أو تحرف سلوكهم أو قيمهم أو علائقهم.

ولما كانت المشكلات الاجتماعية واحدة في اسمها وظاهرها مثل الجريمة والانحراف والإدمان والفقر والبطالة والطلاق وغيرها، وتوجد في كل مجتمع إنساني وفي كل مرحلة تاريخية يمر بها، بيد أنها تختلف في تحديد أسبابها، وفي إدراك الناس لها والحكم عليها بأنها مشكلة تسبب الإساءة أو التصدع أو الإعاقة أو الانحراف في قيمه أو علائقهم أو سلوكهم، فإن هذه الاختلافات (في التحديد والإدراك والحكم) جعلت الدراسات الاجتماعية في هذا الميدان (المشكلات الاجتماعية) مختلفة في التحليل والتفسير. وعلى الرغم من لقاء أو تقارب اهتمام الباحثين الاجتماعيين بها ومنها، فإنهم يختلفون في تشخيص أسباب مشكلات المجتمع لأنها غير متشابهة ومتطابقة في إدراك الناس لها واعتبارها مشكلة، ومرد ذلك يعود إلى اختلاف ثقافات المجتمعات ومعتقداتهم وقيمهم ومعاييرهم الثقافية والاجتماعية، وعلى الرغم من هذا الاختلاف بإمكاننا إيجاد قواسم مشتركة بين المشكلات الاجتماعية دون ربطها بنوع المشكلة أو تحديد نوع مجتمعنا بشكل دقيق (خليل عمر، 2005، ص 97).

ومن الأسباب التي تسهم في حدوث المشكلات الاجتماعية:

- الهجرة الخارجية من بلد إلى بلد آخر.

- صعوبة تكيف الفرد في مواجهة متطلبات المتغيرات الاجتماعية.
- عدم مسايرة النظم الاجتماعية مع تطورات المجتمع الحديث.
- الاحتدام القائم بين المتطلبات والتوقعات الاجتماعية للمجتمع مع قدرات شريحة عمرية معينة.
- عجز المؤسسات الاجتماعية في تحقيق وإنجاز أهدافها وغايتها.
- الحروب، وتفكك هيكل التنظيم الاجتماعي (الشامي وآخرون، 2015، ص 749).

2- ظروف وجود المشكلة الاجتماعية:

مع تشابك العلاقات الاجتماعية وتعقدها بين أفراد المجتمع وتعقد النظام الاجتماعي وتعقد علاقات وحداته ظهرت الحاجة إلى علم يحدد قواعد وقوانين هذه العلاقات، بل ظهرت الحاجة إلى علم يساهم في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان في علاقاته بغيره من أفراد المجتمع أثناء تفاعله معهم عند قيامه بالعملية الإنتاجية من أجل إشباع الحاجات الإنسانية.

ففي أي مجتمع محلي محدود وبسيط، وكذلك في المجتمع الريفي، تسير الحياة عادةً على طبيعتها بدون تغير ملحوظ، ولكن في المجتمعات الحديثة يعد التغير سمة الحياة، فالنمو المطرد في الصناعة والتجارة وأساليب النقل والاتصال، وكذلك التغير الكبير في المفاهيم والقيم كل ذلك يصيب النسيج المتوارث للعلاقات بالتصدع، ويدخل تعريفات وقيم جديدة، منبثقة من طبيعة الحياة التي تعيشها الجماعة، وخصوصاً ما يتصل بالسلوك الأخلاقي والمصالح الشخصية، الأمر الذي يعمل على إيجاد العديد من المشكلات التي تتصل خاصة بالبيئة الحضرية وساكنيها، ويساعد في ذلك اتساع البيئة الحضرية، وازدياد كثافتها السكانية، مع تباين عناصرها وفئاتها وما يطرأ عليها من تقدم تكنولوجي وتطور مادي ينعكس على علاقة الإنسان بالبيئة (قمر وآخرون، 2008، ص ص 13، 14).

ويمكن النظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها مشكلات تتأثر بالأوضاع الاجتماعية في البيئة، وتوصف عادةً بالصفة المجتمعية لأنها بعيدة من ناحية الوقاية والعلاج عن متناول الأفراد أو حتى الجماعات، ولا بد لحلها من تدخل المجتمع ممثلاً في هيئاته العامة والسلطات المسؤولة مع الأفراد، وذلك للأسباب التالية:

- المشكلات المجتمعية ترتبط عادةً بظروف البيئة الاجتماعية والقيم السائدة والعوامل المختلفة المؤثرة فيها ولها عديد الأسباب.

– حلول المشكلات المجتمعية متشاكلة ومتداخلة ولا يسهل حسم نتائجها خصوصاً عند الشروع في تنفيذها.

– المشكلات المجتمعية وثيقة الصلة بالتغير الاجتماعي، فقد يكون التغير باعثاً على خلق هذه المشكلات، وقد يؤدي وجود المشكلات المجتمعية إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية، كما أن تدابير علاج بعض المشكلات المجتمعية قد ينتج عنها إحداث تغيرات في جوانب من المجتمع.

– تؤثر المشكلات المجتمعية على فئات وعناصر مختلفة في المجتمع وبدرجات متفاوتة، وبعض هذه المشكلات عند تناولها بالحل والعلاج يتسع نطاقها من حيزها المجتمعي المحدود إلى المجتمع الكبير بأسره كمشكلة تلوث البيئة.

– المشكلات المجتمعية قد تنشأ بسبب أساليب الضبط الاجتماعي ومنها (القانون) التي قد يكون لها نتائج مجتمعية تعمل على استمرار تفاقم المشكلات أو خلقها.

– الأفراد بمجهوداتهم الخاصة في المجتمع الحديث لا يستطيعون حماية أنفسهم من مؤثرات ونتائج المشكلات الاجتماعية، بل يجدون أنفسهم داخل المشكلة ويتطلعون إلى تدابير على المستويات العليا في المجتمع تقيهم من انعكاساتها (قمر وآخرون، 2008، ص ص 15، 16).

3– خصائص المشكلة الاجتماعية: تتميز المشكلة الاجتماعية بما يلي:

- أنها تثير اهتمام وانتباه قدر كبير من أفراد المجتمع ومؤسساته.

- الصعوبة النسبية: فهي تمس الفرد والمجتمع معاً، وترتبط بكثير من العوامل والمتغيرات ذلك أن المشكلة الاجتماعية لا يمكن أن تعزى لسبب واحد بعينه مهما كان هذا السبب قوياً، بمعنى أن للمشكلة الاجتماعية أسباباً متعددة.

- التداخل والتشابك: فهي عادة متداخلة بعضها مع بعض كتداخل النظم الاجتماعية الأخرى تماماً.

- للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها ودرجتها ومدى أولويتها، فهي ترتبط ببعد التاريخ والمكان والقانون والسياسة والاقتصاد والبعد الثقافي والاجتماعي والتربوي.

- النسبية: بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المكان والزمان واختلاف الثقافات، كما أن تحديد المشكلات يتأثر بحالة الفرد ورؤيته لها، فما يعتبره الشيوخ مشكلة، قد لا يعتبره الشباب كذلك، وما يعتبره البيض مشكلة قد لا يعتبره السود كذلك.

- التلقائية: ليست من صنع الفرد أو بضعة أفراد ولكنها من صنع المجتمع كله.

– توصف بالجبر والإلزام، أي أنها تفرض نفسها على الأفراد فرضاً ولا يسمح لهم بمخالفتها. فهي عامة ومنتشرة بين الأفراد والجماعات، كما أنها ظاهرة تاريخية أي عبارة عن لحظة في تاريخ جماعة من الناس (غربي، 2020، ص ص 24، 25).

والشكل التالي يجمل خصائص المشكلة الاجتماعية:

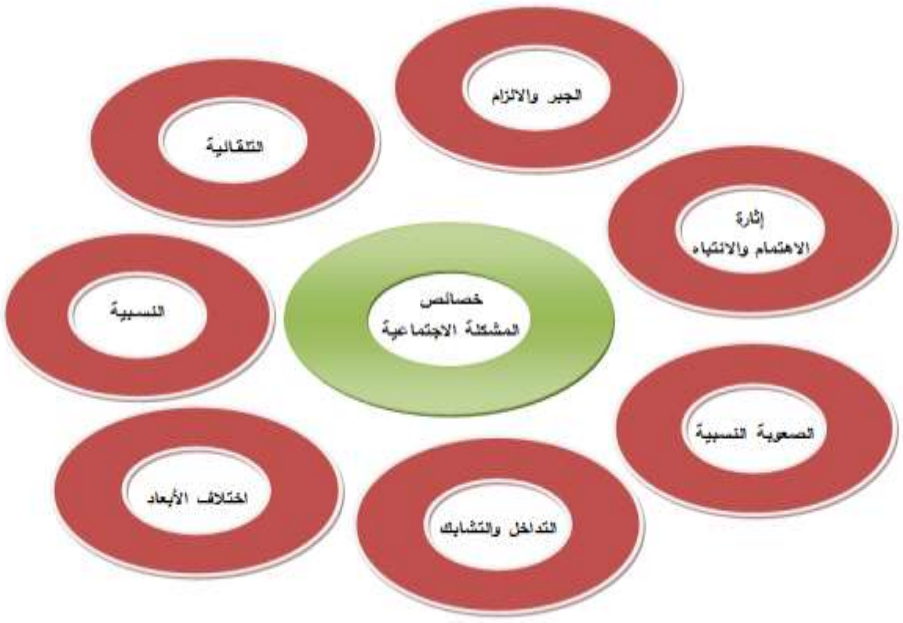

الشكل رقم (02): خصائص المشكلة الاجتماعية

خاتمة:

المشكلة الاجتماعية هي ظاهرة تتواجد في المجتمع تؤثر على أفراده وتتطلب حلاً، من الخصائص الرئيسية للمشكلة الاجتماعية هو تأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع بشكل عام، وقد تؤدي إلى انعدام الاستقرار وتدهور الظروف المعيشية، وتتنوع بين مشكلات اقتصادية، سياسية، ثقافية، أخلاقية، وغيرها. وتنشأ هذه المشكلات لأسباب متعددة منها عوامل اقتصادية كالفقر والبطالة، وعوامل اجتماعية كالتغيرات السريعة في المجتمع، وعوامل ثقافية كالتصورات والقيم السلبية. وبالتالي تمثل تحديات كبيرة تواجه المجتمعات.

المحاضرة رقم 03: صعوبات حل المشكلة الاجتماعية

تمهيد:

تعد المشكلات الاجتماعية من بين المشكلات التي تؤرق المجتمعات لما لها من آثار وانعكاسات سالبة على شتى المجالات، وبدءً بالفرد والمجتمع، مما دفع الباحثين وعلماء الاجتماع إلى البحث عن حلول لها تكفل اجتثاثها من جذورها، غير أنه توجد العديد من الصعوبات التي تحول دون إيجاد حلول مثالية نحاول استعراضها فيما يلي:

1- الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية:

تواجه المشكلات الاجتماعية مجموعة من الصعوبات التي تحول دون حلها وهي:

- **تعقد المواقف الاجتماعية:** بسبب تشابك وتعقد المواقف الاجتماعية، ذلك أن المشكلة قد تعود أسبابها إلى الظروف الطبيعية أو عوامل بشرية اجتماعية، وهذه الأخيرة تتغير من وقت لآخر حسب حركة الحياة في المجتمع وحسب الظروف المحيطة به وعلاقاته بالآخرين. كما تواجه صعوبة عزل أحاسيس الباحث نفسه عن الموضوع الذي يبحث فيه أو يحاول أن يحل مشكلته.

- **صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية:** ويرجع سبب صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية إلى تعذر ضبط متغيرات المشكلة تحت ظروف التجربة التي تتطلب الضبط والدقة والتحكم وتعذر القياس الدقيق الذي تنقصه الدقة بسب تشابك العلوم الاجتماعية وتداخلها، وذلك لأن طبيعة الظاهرة الاجتماعية تمتاز بالتفرد (غربي، 2020، ص 34).

- **الصعوبة في حيادية الباحث الاجتماعي وأحكامه الشخصية:** قد يَصعُب على الباحث في أغلب الأحيان أنْ يتصرف بحيادية وتجرّد مع بعض المشكلات الاجتماعية ولا تخلو نتائج دراسته من بعض الأحكام الشخصية.

وهناك عِدَّة عوامل تؤثر في الباحث الاجتماعي عند تناوله لمشكلة اجتماعية معينة مهما حاول أن يتصرف بموضوعية ودون تحيّز، ومن هذه العوامل: خبراته وانتماءه الفكري، طبقته الاجتماعية، موقفه ونظريته في المجتمع الذي يتواجد فيه (العياصرة، 2020، د. ص).

– **عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات:** فبعض المشكلات الاجتماعية الخطيرة قد لا تتوافر بيانات كافية ومناسبة عنها لسبب أو لأخر، ومن بين هذه الأسباب أن بعض الأفراد قد لا يسمحون لغيرهم بالتقصي عنهم، ومعرفة أمورهم الخاصة تلك التي تجعلهم طرفاً في المشكلة الاجتماعية وتمس قطاعاً عريضاً من قطاعات المجتمع (غربي، 2020، ص 35).

– **عدم دقَّة المقاييس الاجتماعية:** أي أنَّه قد نعلم بوجود مشكلة اجتماعية ما ونتعرَّف على أسبابها ونتعرف على خطورتها على المجتمع ولكنْ لا يمكن تحديد وقياس هذا الخطر.

– **التصورات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية:** تختلف وجهات نظر النّاس حول المشكلة الاجتماعية وتصوراتهم وانطباعاتهم عنها فبعضهم يراها مشكلة والبعض الآخر يراها طبيعية، وليس بالضرورة أن تكون هذه التصورات صحيحة فبعضها قد يكون خاطئ.

– **الصعوبة في إيجاد حلول متكاملة وشاملة:** بسبب كثرة المشاكل الاجتماعية ووجودها في جميع قطاعات المجتمع تعذّر الوصول إلى حلول متكاملة للمشكلات الاجتماعية كما أنَّ بعض الحلول أدَّت إلى ظهور مشكلات أخرى، وبذلك يصعب الوصول إلى حلّ متكامل للمشكلات الاجتماعية (العياصرة، 2020، د. ص).

ومنه فإن حل المشكلات الاجتماعية يواجه العديد من الصعوبات، فقد تكون هذه المشكلات معقدة نتيجة تداخل العوامل المختلفة التي تؤدي إلى حدوثها. قد تكون هناك تحديات في توفير الموارد اللازمة والدعم الكافي لتنفيذ الحلول المقترحة، وهو ما يزيد من تعقيدية عملية حل المشكلات الاجتماعية.

وبهذا فحل المشكلات الاجتماعية يتضمن العديد من الصعوبات التي تجعل من هذه المهمة تحدياً كبيراً، وفهم هذه الصعوبات والعمل على تجاوزها يتطلب جهوداً مستمرة ومبتكرة، مع التركيز على التوعية والتثقيف المجتمعي وتوفير الدعم اللازم للفئات المتضررة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية.

ويمثل الشكل التالي الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية:

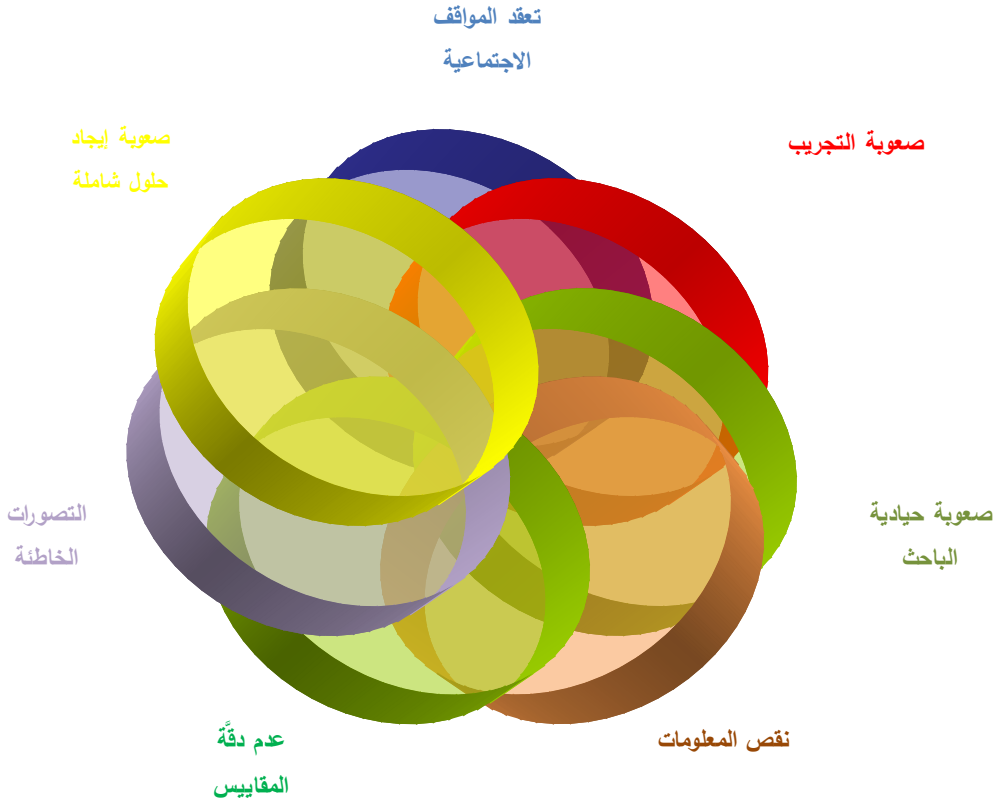

الشكل رقم (03): صعوبات حل المشكلة الاجتماعية

خاتمة:

بناءً على ما تقدم يتبين أن هناك صعوبات متعددة تواجه حل المشكلات الاجتماعية، فمنها ما يتعلق بطبيعة المشكلة الاجتماعية ذاتها ومنها اختلاف وجهات النظر وزوايا البحث فيها، إضافةً إلى نقص المعلومات حول بعضها، ومنها ما يتعلق بخصائص الباحث الذي يتجرد من الموضوعية أحياناً، ومنها ما يتعلق بالبحث في ذاته من صعوبة تحديد المقاييس التي تقيس بدقة المشكلة الاجتماعية مما يعطي نتائج غير دقيقة تصلح لحل المشكلة.

المحاضرة رقم 04: الأسلوب التاريخي في دراسة المشكلات الاجتماعية

تمهيد:

لأجل بحث ودراسة المشكلات الاجتماعية يجب الاعتماد على جوانب متعددة إذ لابد أن ينظر لهذه المشكلات من الجوانب النفسية والاجتماعية والتاريخية حتى يمكن الالمام بها لأن بحثها ودراستها من زاوية واحدة لا يقدم صورة مكتملة المعالم لهذه المشكلات وعواملها وطبيعتها، وفي هذا الاطار نحاول استعراض أحد أساليب البحث في دراسة المشكلة الاجتماعية وهو الأسلوب التاريخي.

1- طبيعة الأسلوب التاريخي:

يعتمد على تتبع المشكلة والبحث في خلفياتها وجذورها، كما يبحث التغيرات التي حدثت في المجتمع، ومن بين هذه التغيرات:

أ- تغيرات سكانية:

حيث تعمل معدلات النمو السكاني المتغيرة على إعادة توزيع السكان من الناحية العمرية في مجموعات متباينة، فحينما تنخفض معدلات الوفاة في الوقت الذي تظل فيه معدلات ولادة ثابتة إلى حد ما، فإن تضخماً يحدث في النسبة العامة لفئتي كبار السن والشباب، كما أن انخفاض وفيات الرضع تؤدي إلى زيادة كبيرة في فئة الشباب، وهذا يعني أنه كلما أخذت معدلات وفيات الأطفال في الانخفاض، وتأخذ معدلات المواليد في الانخفاض، فإن النمو الرئيس للسكان يحدث على أعلى مستوى.

ب- التحضّر:

غالباً ما تتمركز الصناعة في المدن، حيث تتوفر فيها كل متطلبات العمل، ولذلك تتدفق إليها موجات كبيرة من سكان الريف لتلبية مطالب الصناعة والتجارة من الأيدي العاملة، وتتزايد هذه الحركة مع نقص الحاجة الى القوة العاملة للعمل في مجال الزراعة في الريف، والسكان في المدن الكبيرة يعيشون في مناطق حضارية ذات مستوى عال تكاد تخلو من سمات الأحياء الفقيرة. وحيث أن الحياة الحضرية الحديثة تتسم بالتجمعات البشرية الكبيرة المتباينة في تقاليدها وأصولها الاجتماعية والثقافية

والعرقية والدينية والأخلاقية، ذلك الاحتكاك الذي ينشأ عنه مشكلات اجتماعية متنوعة (غربي، 2020، ص ص 38، 39).

ويمثل الشكل التالي الأسلوب التاريخي ومجال بحثه:

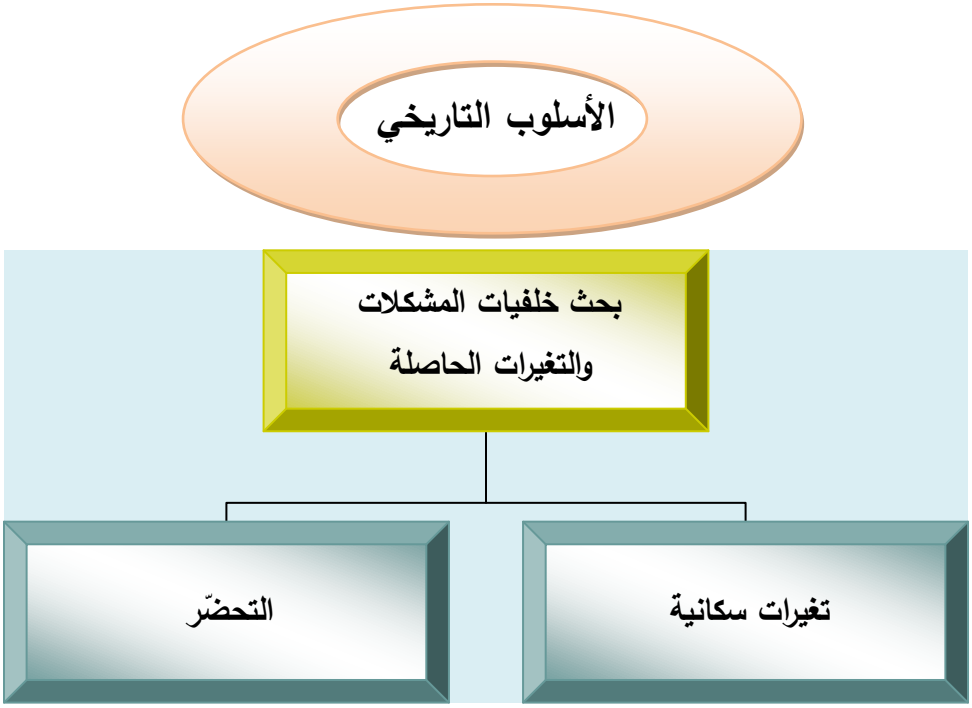

الشكل رقم (04): الأسلوب التاريخي ومجال بحثه

خاتمة:

الأسلوب التاريخي في دراسة المشكلة الاجتماعية هو منهج بحثي يركز على تحليل تطور المشكلات الاجتماعية عبر الزمن لفهم أسبابها وجذورها وكيفية تغيرها وتأثيرها على المجتمع. وكيفية تأثير السياق التاريخي على ظهورها وتطورها، يتيح هذا الأسلوب للباحثين فهم للعوامل التاريخية التي ساهمت فيها، وبالتالي يساعد الأسلوب التاريخي في فهم جذور وأصول المشكلات الاجتماعية وتقدير تأثير التغيرات الاجتماعية على تطورها عبر العصور. ويسعى إلى استخلاص الدروس والعبر من الماضي لتطوير حلول أكثر فعالية للمشكلات الحالية. وبذلك فإن هذا الأسلوب يربط بين الماضي والحاضر بهدف فهم المشكلات الاجتماعية وتحليلها وتحقيق فهم شامل ودقيق لها.

المحاضرة رقم 05: الأسلوب السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاجتماعية

تمهيد:

يعد الأسلوب السوسيولوجي من أهم أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية بعده طرق منظمة للكشف عنها والتعمق فيها من خلال بحث أسبابها وعواملها وآثارها على النظم الاجتماعية كما يبحث أثر المشكلات الاجتماعية على هذه النظم وفقاً لمنهجيات معينة يمكن من خلالها فهم وتفسير العلاقات بين الأفراد وتأثيرها على المشكلات الحاصلة، وسنحاول في هذه المحاضرة الوقوف على هذا الأسلوب وأهميته في دراسة المشكلات الاجتماعية.

1- طبيعة الأسلوب السوسيولوجي:

يركز هذا الأسلوب على دراسة المشكلات الاجتماعية ليبحث أهم أثارها على التنظيم الاجتماعي. إن عدم قدرة المجتمع على تنظيم العلاقات بين الناس غالباً ما يتم تفسيره في ضوء التفكك الاجتماعي، وهناك عاملان رئيسان من خلالها يتم تفويض قواعد العلاقات السائدة وهي:

أ- انهيار الجماعة الاجتماعية التقليدية (الأسرة مثلاً):

يميل الناس عادةً الى تشرب القيم والطموحات وقواعد السلوك من التنظيمات التي ينتمي اليها، وقدرة الجماعات والتنظيمات على نشر قيمها وتقاليدها يعتمد بشكل مباشر على قدرتها في فرض الاحترام والولاء لها.

ويشير التفكك الاجتماعي في الأصل الى ضعف هذه الجماعات والتنظيمات التي تنقل قيمها بشكل تقليدي مثل: الأسرة، المدرسة،...إلخ وهذه النظم قد فقدت أهميتها الوظيفية تجاه أعضائها، وقدرتها على ربط أعضائها ببعضهم البعض ولم تعد تطالبهم بالولاء والاخلاص، وبالتالي لم تعد تشكل وسائل فعالة في الضبط الاجتماعي وفي نقل القيم الاجتماعية كما كانت من قبل.

ب- التعارض بين المعايير والتطلعات أو الطموحات:

حينما تفقد الجماعات التقليدية وظيفتها في المجتمع تدريجياً تصبح قدرتها على نشر قيمها ضعيفة، وبالتالي فإن إقرار الولاء لها من قبل الجماعات تصبح ضعيفة أيضاً، ويمكن للطموحات المتغيرة أن

تعرض بعض قوانين المجتمع إلى التوتر بحيث تصبح هذه الطموحات مصدر من مصادر القلق داخل المجتمع، وفي هذه الحالة يكون المجتمع أمام أمرين:

- ضرورة المحافظة على قواعد السلوك الأساسية من خطر الطموحات الجديدة (غربي، 2020، ص ص 39، 40).
- ضرورة تغيير بعض قواعد العلاقات لتتلاءم مع الطموحات الجديدة.

وبهذا لا ينبغي النظر إلى التفكك الاجتماعي بعده مدخلاً لدراسة الأمراض الاجتماعية أو الشخصية فحسب، وإنما يعتبر أيضاً مدخلاً لفهم نوع الصراع الذي يصاحب التحول أو التقدم الاجتماعي وهو بذلك اتجاه عام يرتبط بالتغير التاريخي الواسع الذي لابد من النظر اليه باهتمام متزايد عند البحث في المشكلات الاجتماعية، وذلك بهدف الكشف عن العوامل المسببة لهذه المشكلات ومن ثم اخضاعها للعلاج الاجتماعي (غربي، 2020، ص 41).

من خلال ما تقدم فإن الأسلوب السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاجتماعية يركز على فهم كيفية تأثير العوامل الاجتماعية على حدوث هذه المشكلات وتطورها.

ويعتمد هذا الأسلوب على استخدام منهجية وصفية لتحليل ودراسة هذه المشكلات، مما يساعد على فهم العلاقات بين الأفراد والمجتمع وتأثير العوامل الاجتماعية على سلوكهم وتفاعلاتهم.

ومن ناحية أخرى فالأسلوب السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاجتماعية يشير إلى النهج والمنهجيات التي يستخدمها علماء الاجتماع لفهم وتحليل الظواهر والمشكلات التي تؤثر على المجتمعات والأفراد، كما يهدف إلى توضيح وتحليل البنية والديناميكيات الاجتماعية التي تحدد وتؤثر في المشكلات الاجتماعية، مما يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه المشكلات وتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب.

والشكل التالي يبين أسلوب بحث المشكلات الاجتماعية سوسيولوجياُ:

الشكل رقم (05): الأسلوب السوسيولوجي في بحث المشكلات الاجتماعية

خاتمة:

إن الأسلوب السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاجتماعية يركز على فهم السياقات الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى ظهور هذه المشكلات وتفاقمها. يهتم هذا الأسلوب بجملة العوامل المختلفة والعوامل الاجتماعية تحديداً التي تساهم في نشأة المشكلات الاجتماعية وانتشارها، كما يساعد هذا الأسلوب على رؤية المشكلات الاجتماعية في سياقها الأوسع وفهم العوامل المؤثرة فيها بشكل متكامل، مما يمكّن من تصميم حلول أكثر فاعلية ودواماً.

المحاضرة رقم 06: الأسلوب السيكولوجي في دراسة المشكلات الاجتماعية

تمهيد:

يُعتبر الأسلوب السيكولوجي من الأساليب البحثية التي تهدف إلى فهم السلوك البشري والعمليات العقلية من خلال التركيز على الجوانب النفسية والسلوكية. يُستخدم هذا الأسلوب في البحوث النفسية والاجتماعية لدراسة العوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد وتفسير تصرفاتهم المؤثرة في المشكلات الاجتماعية.

1- طبيعة الأسلوب السيكولوجي:

يؤكد الأسلوب السيكولوجي على العوامل الذاتية المؤثرة في المشكلات الاجتماعية، فمثلاً النمو الطبيعي للعاطفة الفردية، إنما يتم من خلال إطار بين الفرد وغيره من أفراد المجتمع، فالطفل –مثلاً– يتشكل نموه في إطار مجتمعه وما يسوده من قيم، ولكن طالما أنه لا يشكل لبنة مرنة فإن هذا التشكل ينطوي على مقاومة مستمرة، تلك المقاومة التي تخضع لسلسلة عريضة من التفسيرات النظرية ويعترف علماء النفس وكذلك الآباء بوجود مثل هذه المقاومة، ويتوقف نمو الأمن العاطفي الأساسي لدى الفرد على الأسلوب الذي يتم فيه تقبله للقيم السائدة في مجتمعه، حيث يشكل الأسلوب العامل الحاسم في نمو هذه العاطفة بشكل سليم (غربي، 2020، ص 37، 41). ويمكن النظر إلى أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى. وتبدأ هذه المرحلة من سن البلوغ، وتنتهي بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي، وهذا التقديم يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع (استيتية، سرحان، 2012، ص 284).

2- جوانب بحث الأسلوب السيكولوجي:

يعتمد الأسلوب السيكولوجي على الدراسات النفسية المفسرة للمشكلات النفسية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي، إن اختلافات الأفراد النفسية تؤدي إلى الاختلاف في اتجاهاتهم السلوكية ومواقفهم وقد تكون هذه الاختلافات من العوامل التي تؤدي إلى أن يتجه بعضهم إلى الخروج عن ما تعارف عليه المجتمع، وبالتالي سلوك سلوكيات منحرفة عن القواعد والقيم والمعايير الاجتماعية، ولهذا ينظر بعض العلماء وخاصةً علماء النفس إلى أن المشكلات الاجتماعية تظهر بفعل الفروق الفردية وانعكاس

ذاتية الفرد على المجتمع، وبالتالي فهم يعطون الأولوية للعوامل النفسية في حصول المشكلة الاجتماعية.

كما أن نمو بعض الحاجات العاطفية الخاصة للأفراد، غالباً ما تؤدي إلى وقوع الفرد في مشكلة اجتماعية، غير أن النظريات السيكولوجية المفسرة لهذه المشكلات ليست متكاملة، ذلك لأنها تعطي تفسيراً مباشراً للتغيرات الواسعة التي تؤدي إلى أحداث أو تشكيل الانحراف، وعلى الرغم من ذلك فإن النظريات السيكولوجية المتعلقة بالمشاعر والأحاسيس، تشكل جانباً حيوياً للصورة العلية أو السببية الكلية في معظم المشكلات الاجتماعية، فهي غالباً ما تساعد على تفسير ردود الفعل المتباينة للظروف الاجتماعية السائدة.

(https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=http://elearning.univ-biskra.dz/moodle2021/mod/resource/view.php%3Fid%3D78413&ved=2ahUKEwiVp7azyPmGAxWuVKQEHbxgDKIQFnoECA8QAQ&usg=AOvVaw2iQjebFAt9-KdgD0IRd4Qy).

ومثل المجالات العلمية الأخرى، يسهم علم النفس وعلم النفس الاجتماعي بشكل متزايد في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع، وتثير القضايا الاجتماعية الكبرى مناقشات حادة ويحاول كل جانب تعزيز موقفه بالرجوع إلى الأدلة العلمية والخبرة. وقد أصبح هذا النهج الآن هو القاعدة وليس الاستثناء، ولا يتفاجأ أحد عندما ينخرط العلماء في هذه المناقشات، ومن الطبيعي أن تتجه المجتمعات نحو مفكريها وباحثيها عندما تحتاج إلى حلول للصعوبات التي تواجهها في سياق تطورها، وفي الواقع يمكن لأوقات الأزمات أن تحفز الابتكارات التقنية أو العلمية التي غالباً ما تكون مصدراً للتنمية المجتمعية اللاحقة. من خلال تقديم المعرفة والأساليب العلمية تجعلنا مجهزين جيدًا لمواجهة المشاكل والبحث عن الحلول (Buschini et al, 2010, p5).

ويسهم علم النفس اسهاماً كبيراً في حل المشكلات الاجتماعية المهمة، حيث يقدم علم النفس خاصيتين مهمتين لدراسة المشكلات الاجتماعية: الاهتمام بالعملية النفسية والمنهجية الصارمة. ويمكن اعتبار المشكلات الاجتماعية جزئياً على أنها مشكلات نفسية، وإجراء أبحاث دقيقة تختبر الحلول النفسية الجديدة. والواضح أن معالجة المشكلات الاجتماعية يمكن أن يثرى من خلال ربط علماء النفس بفرق متعددة التخصصات، ومن خلال توفير السياقات التي يمكن من خلالها إظهار قيمة الأسلوب النفسي بطرق مذهلة، ونتيجةً لذلك يمكن تحديد العمليات التي تكمن وراء أي مشكلة

اجتماعية بدقة أكبر وفهم سببي أكثر مما هو ممكن في التخصصات الأخرى (Dweck, 2009, p101 ,Walton).

والشكل التالي يقدم لمحة عن الأسلوب السيكولوجي في بحث ودراسة المشكلات الاجتماعية:

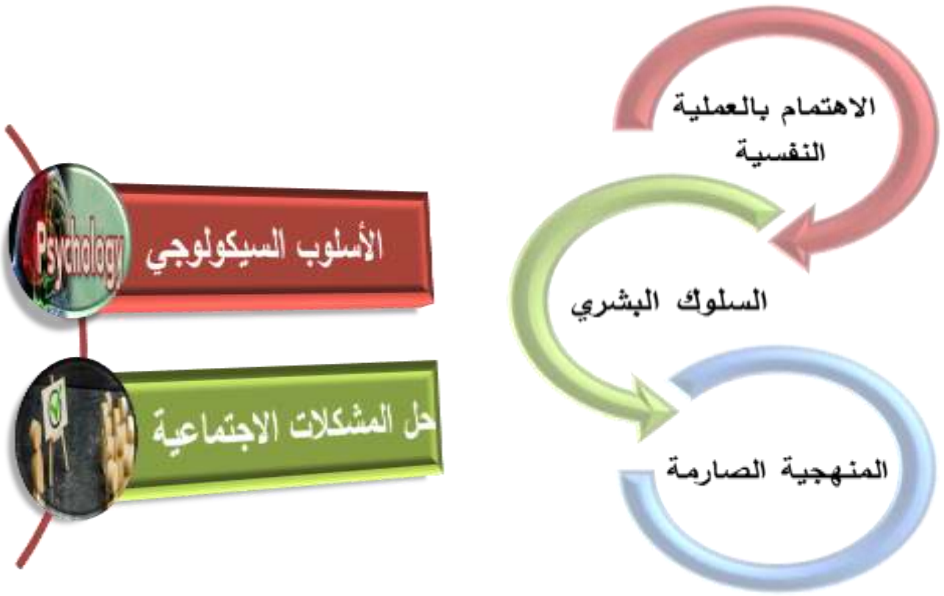

الشكل رقم (06): الأسلوب السيكولوجي في بحث المشكلات الاجتماعية

خاتمة:

نستخلص أن الأسلوب السيكولوجي هو نهج بحثي يهتم بدراسة السلوك البشري والعمليات العقلية باستخدام المنهج النفسي والاجتماعي. يهدف هذا الأسلوب إلى فهم تفاعل العقل والسلوك وكيفية تأثير العوامل النفسية على الأفراد وتصرفاتهم التي تنعكس بدورها على المشكلات الاجتماعية، كما وتساهم في إيجاد حلول له، ذلك أن الأفراد قد يتسببون في إحداث المشكلات الاجتماعية كونهم نسيج مهم في المجتمع، وبالتالي فأي ضغوطات أو أخلال نفسية تنعكس بدرجة أو بأخرى على هذا المجتمع، ومنه ففهم طبيعة الفرد وسلوكياته عنصر فاعل في حل المشكلات الاجتماعية.

المحاضرة رقم 07: أسلوب المعالجة الإعلامية للمشكلات الاجتماعية

تمهيد:

في دراسة المشكلات الاجتماعية، يلعب الإعلام دورًا حيويًا في تسليط الضوء على هذه المشكلات وتوجيه الانتباه إليها. يعتمد أسلوب المعالجة الإعلامية على كيفية تقديم وتناول هذه المشكلات من خلال وسائل الإعلام المختلفة مثل: التلفزيون والصحف ووسائل التواصل الاجتماعي. يهدف هذا الأسلوب إلى توعية الجمهور بأهمية هذه المشكلات وتشجيع التفكير والحوار حولها للوصول إلى حلول فعالة وتحسين الوضع الاجتماعي بشكل عام.

1- طبيعة أسلوب المعالجة الإعلامية للمشكلات الاجتماعية:

تعد وسائل الإعلام المرآة العاكسة لصور المجتمع ولنشاط أفراده اليومي والمستمر وبذلك يقع على عاتق هذه الوسائل المتنوعة مسؤولية كبيرة وتبعية لأي اختلال، أو تغيير في التوازن الحضاري بصفته العامة والخاصة، ومن هذا المنطلق تؤدي وسائل الإعلام وظيفة حيوية تخدم المجتمع ويكون لها القدرة في التحضير الفكري والثقافي وبما يؤهلها بأن تبلور قيماً ومبادئ لدى جميع فئات المجتمع وشرائحه المختلفة، وبالشكل الذي يتناسب مع ظروف ومعطيات ذلك المجتمع، وبالتأكيد هذا لن يتحقق إلا في توافر جهاز إعلامي كفوء ومتخصص ومتطور يتقن عملية التوجيه التي تعد الخطوة الأساس في تشخيص المشكلات والسلبيات السائدة وتمثيلها بصيغ واقعية وموضوعية اعتماداً على صدق المعلومات والتجرد (الدليمي، 2010، ص 131).

وبناءً عليه تلعب وسائل الإعلام دوراً لا يستهان به في تسليط الضوء على كثير من الظواهر والمظاهر والآفات الاجتماعية، التي تدخل في معظمها ضمن دائرة "الخروج عن القانون"، وتختلف طرق تقديم المادة الإعلامية لهكذا مواضيع حسب طبيعة الوسيلة وخصوصياتها وأهدافها الرئيسية والفرعية، فمنها من يقدمها في محاولة لوضع المجتمع في الصورة وجعله مدركاً للكثير من الآفات والجرائم التي يحاول التغاضي عنها، وإنكارها بحكم سياق سوسيو-ثقافي صارم يرفض الخوض فيها ويعتبرها "طابوهات ومحرمات اجتماعية"، ومنها من يحاول الإحاطة بمختلف جوانبها من تعريف الجمهور بأسبابها وظروفها والإلمام بمختلف زواياها النفسية والاجتماعية، التي قد تقف عاملاً أو

نتيجة حتمية لحدوثها، بغية تشكيل ما يسمى "الوعي الأمني" وحماية الأفراد من الوقوع فريسةً للسلوك الإجرامي (آيت قاسي، 2022، ص 629).

وتعد وسائل الإعلام باختلاف أشكالها من الأنظمة الهامة في المجتمع نظراً لقدرتها على تشكيل الوعي والتأثير في المتلقي باعتبار أنها تزودنا بمختلف الأخبار والمعلومات والتصورات، كما تعتبر وسائل أساسية لتغطية وعرض ومعالجة مختلف المواضيع والقضايا التي تدور في المجتمع ولعل من بين القضايا التي تعالجها هذه الأخيرة المشكلات الاجتماعية المتنوعة التي يعاني منها المجتمع، وذلك من خلال:

– كشف الصحف اليومية والأسبوعية العديد من المشكلات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع سواء كان ذلك على شكل رسوم كاريكاتيرية أو عرض وتحليل أحداث اجتماعية تكشف الفساد الأخلاقي وإلفات نظر الناس إلى حالة الفقراء والعاطلين عن العمل، والذين يعيشون في مناطق موبوءة بالجريمة والأحياء السكنية الفقيرة والبغاء والانحرافات السلوكية وجنوح الأحداث لإبراز معاناة الناس وهمومهم وشجونهم، والمطالبة بمعالجتها وايقاع العقوبات على المسببين لها. كما تعد أداة مفيدة لإيقاظ وتنبيه الاستجابة العامة ضد العديد من المشكلات الاجتماعية مثل: إدمان المخدرات؛ حيث أصبحت تمثل الركيزة الأولى التي تنبه وتوقظ الشعب تجاه معرفة المنحرفين عن النظام القانوني أو الأخلاقي، فالكشف والإفصاح عن المشكلات الاجتماعية هو الهدف الأسمى سواء للفهم أو المنع أو الحماية أو العقاب.

– معالجة القنوات التلفزيونية للعديد من المشكلات الاجتماعية من خلال تنظيم برامج تلفزيونية اجتماعية لتوعية المجتمع بخطورة هذه المشكلات منها: القنوات التلفزيونية في الجزائر التي حاولت معالجة عدة مشكلات من خلال برنامج ما وراء الجدران، برنامج خط أحمر، برنامج الخط البرتقالي ونخص بالتحديد قناة النهار، قناة الشروق، قناة الهقار؛ حيث عالجت هذه القنوات من خلال البرامج المذكورة العديد من المشكلات الاجتماعية مثل: الزواج العرفي، الطلاق، الإدمان على المخدرات الزواج الإلكتروني، المشاكل الأسرية.

– إعداد حملات إعلامية تغطي المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في حياة المواطن، وذلك من خلال تكثيف مدروس ومخطط لمضامين ومواد تقدم عبر الصحف والإذاعة والتلفزيون إزاء مشكلة يعاني منها المجتمع اعتماداً على أساليب فنية مؤثرة ومقنعة، وبما يتناسب مع طبيعة كل وسيلة، ويذكر

المتخصصون في هذا الجانب أن نجاح الحملات الإعلامية يتأتى من دقة إدارة تلك الحملات أثناء مواجهة الأزمات والمشكلات، وتأتي الحاجة هنا إلى مضاعفة الجهد الإعلامي بهدف تنمية التوعية بشأن موضوعات محددة بهدف تجاوز تلك المشكلات التراتبية التي تظهر بين الحين والآخر .*(https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url)*

ويوضح الشكل التالي أسلوب المعالجة الإعلامية للمشكلات الاجتماعية:

الشكل رقم (07): أسلوب المعالجة الإعلامية للمشكلات الاجتماعية

خاتمة:

إن أسلوب المعالجة الإعلامية في دراسة المشكلات الاجتماعية يركز على دور وسائل الإعلام في تشكيل الآراء والتصورات العامة حول هذه المشكلات. يتناول هذا الأسلوب كيفية عرض الإعلام للمشكلات الاجتماعية وتأثير ذلك على إدراك الجمهور وتوجهاتهم نحوها. حيث يساعد هذا الأسلوب في كشف كيفية تأطير وتشكيل الإعلام للمشكلات الاجتماعية، وتوضيح الارتباطات بين التغطية الإعلامية والاهتمام العام والسياسات المتخذة لمعالجتها.

إن الإعلام يلعب دوراً حيوياً في تسليط الضوء على هذه المشكلات وتشجيع المجتمع على التفكير والحوار حولها، من خلال تقديم معلومات دقيقة وتحليل شامل لهذه المسائل، يمكن للإعلام أن يلعب دوراً بناءً في توعية الجمهور وتحفيزه للمشاركة في إيجاد حلول فعالة وبناء مجتمع أفضل.

المحاضرة رقم 08: تصنيف المشكلات الاجتماعية

تمهيد:

اهتم الباحثون وعلماء الاجتماع بالبحث في المشكلات الاجتماعية ومحاولة الإحاطة بكل حيثياتها بدءً ببحث أسبابها ومسبباتها والوصول إلى تصنيفها، وقد اختلف الباحثون في طبيعة التصنيف الذي يرجع إلى تباين وجهات النظر وزوايا الدراسة، نحاول في هذه المحاضرة الوقوف على أهم التصنيفات التي قدمها العلماء للمشكلات الاجتماعية.

1- طبيعة تصنيف المشكلات الاجتماعية:

هناك العديد من التصنيفات للمشكلات الاجتماعية التي ذكرها العلماء المتخصصون في العلوم الاجتماعية تختلف باختلاف وجهات نظرهم، نذكر منها:

أ- تصنيف *Beaudoin André*:

وهو أستاذ في مدرسة الخدمة الاجتماعية في جامعة لافال كندا ومدير مخبر البحث حيث قام بتحديد مجموعة من المشكلات الأساسية *fondamentaux* حسب ما ورد في تقرير لجنة *Rochon* وهي:

مشكلات العنف ضد الأشخاص *Les problèmes de violence contre les personnes*:

وتشمل الاهمال والتقصير؛ الإيذاء البدني والمعاملة السيئة للأطفال؛ العنف الزوجي؛ والعنف ضد العجزة وكبار السن.

الانحراف وسوء التكيف الاجتماعي *La déviance et la mésadaptation sociale* :

يقصد بالانحراف، السلوك الاجتماعي غير المقبول من الجميع، والذي يستلزم تدخل الدولة خاصةً إذا مس أمن الغير والمجتمع، أما سوء التكيف فهو الاضطرابات أو الاختلالات الخطيرة التي تحدث في السلوك أو في بعض ردات الفعل والتي تعرض أمن وسلامة وتطور الشخص إلى الخطر. وتشمل هذه الفئة اضطرابات السلوك التي تفلت من مراقبة الوالدين؛ التشرد؛ محاولات الانتحار والانتحار في سن المراهقة.

المشاكل المرتبطة بالاندماج والتوافق الاجتماعي *problèmes Les à reliés l'intégration Sociale*:

يقصد بالتوافق الاجتماعي المشاركة الذاتية للأفراد والجماعات في الحياة الاجتماعية داخل المجتمع من خلال اندماج نماذج السلوك والمعايير والقيم وبالتالي يحدث التوافق أولاً في المحيط القريب بالشخص ثم مع العالم الاجتماعي الأوسع من خلال الرابط الذي ينشئه الفرد (دغمان، 2016، ص ص 138، 139).

ب- تصنيف كلير دارك *Clair Drake*:

وقد حدد كلير دارك "*Clair Drake*" أنواع المشكلات الاجتماعية في خمسة أنواع هي:

- مشكلات تتضمن اهتماماً متزايداً مثل مشكلة البطالة.
- مشكلات تتضمن مجال اهتمام واسع المدى تنبثق من خلال وسائل الاتصال: مثل انحراف الأحداث.
- مشكلات تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة.
- مشكلات تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية.
- مشكلات تتضمن أنشطة جماعات الصفوة المختارة الذين تصل إليهم المعلومات عن طريق مراكزهم الاجتماعية والاستراتيجية في البناء الاجتماعي (غربي، 2020، ص ص 26، 27).

هاذان التصنيفان يساعدان في فهم طبيعة المشكلات الاجتماعية وخصائصها مما يمكن من تصميم الحلول والتدخلات المناسبة.

ويمكن إدراج التصنيفين في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): تصنيف المشكلات الاجتماعية

خاتمة:

إن تنوع تصنيف المشكلات الاجتماعية يؤكد على ضرورة اعتماد نهج شامل ومتكامل في دراستها ومعالجتها. يساهم تصنيف المشكلات الاجتماعية في فهمها بشكل أعمق وتحليلها بشكل أكثر دقة من خلال تصنيفها إلى فئات مختلفة، يمكن للباحثين والمهتمين تحديد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى هذه المشكلات وبالتالي وضع استراتيجيات فعالة لمعالجتها والعمل على حلها بشكل شامل ومستدام.

المحاضرة رقم 09: نماذج من المشكلات الاجتماعية (الجريمة)

تمهيد:

تعد الجريمة من بين المشكلات الاجتماعية التي استرعت انتباه الباحثين والدارسين على حد سواء وكل أطياف المجتمع لما لها من تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع، وقد سعت مؤسسات الدولة إلى الوقاية منها من خلال تفعيل دورها بدءً من مؤسسة التنشئة الأولى الأسرة، ثم المدرسة، والمسجد، ووسائل الإعلام، والجهات الأمنية، إلى جانب الردع في حال وقوعها.

1- تعريف الجريمة:

تتعدد مفاهيم الجريمة فكل يعرفها حسب التخصص الموجود فيه اجتماعياً ونفسياً وقانونياً.

أ- التعريف الاجتماعي للجريمة:

تعددت المدارس الفكرية والاجتماعية التي تعرف ظاهرة الجريمة من خلال المعطيات البيئية والاجتماعية والنفسية، ووفقاً لهذه المعطيات اهتم بعضهم بدراسة الجريمة من خلال الظروف البيئية وحركة التفاعل الاجتماعي داخل البيئة ذاتها ومن هنا ينطلق كثير من الاجتماعيين إلى تعريف الجريمة بأنها: "الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجمعي، وعلى ذلك فإنه لا يمكن أن تكون ثمة جريمة إلا إذا توفرت فيها الأركان الثلاثة الآتية:

- قيمة تقدرها وتحترمها الجماعة من الناحية السياسية من تلك الجماعة.
- انعزال حضاري أو صراع ثقافي يعمل عمله داخل الجماعة، ويصبح مصدر خطر على تلك الجماعة.
- اتجاه عدائي نحو القسر أو الضغط من جانب الذين يقدرون تلك القيمة الجمعية ضد أولئك الذين لا يقدرونها.

ويشير "جان جاك رسو" صاحب نظرية العقد الاجتماعي إلى "أن الجريمة تشمل كل فعل مخالف أو مضاد للإرادة العامة الناجمة عن العقد الاجتماعي: وهي كل عمل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي" (الرياني، 2021، ص 129).

"وهي نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأعضائه بمعنى أنها كل انحراف عن المعايير الجمعية الذي يتصف بقدر هائل من الجريمة النوعية والكمية".

ويركز هذا الاتجاه على الربط بين الجريمة وقيم المجتمع حيث يرى أصحابه أن الجريمة تقتضي وجود قيم معينة تحظى بقبول واهتمام من قبل الدولة ويتطلب حمايتها، وتجريم كل فعل شأنه المساس بها.

ب- الجريمة من المنظور النفسي:

"هي عبارة عن إشباع الغريزة الإنسانية بطريقة شاذة لا يتبعه الرجل العادي في إرضاء الغريزة ذاتها وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكبي الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات" (مراح، 2017، ص ص ، 15، 16).

كما أنها حسب العالم النفساني "برت" "أن التصرفات الإجرامية ما هي انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقاً حراً لا يعيقه، ويرى أنه من الممكن النظر إلى أنواع الانحراف المختلفة كالسرقة والاعتداء والاغتصاب والجرائم الجنسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة" (ساحي، بوكابوس، 2022، ص 84).

فالظاهرة الإجرامية ليست ظاهرة اجتماعية بحتة أو بيولوجية خالصة، بل هي ظاهرة متعددة الجوانب يشترك فيها أكثر من علم، ولذلك نرى تعدد الآراء وتباين الاتجاهات في تحديدهم لمفهوم الجريمة ويرجع ذلك لطبيعة السلوك البشري.

ج-الجريمة في القانون الجزائري:

لا ينص التشريع الجنائي في الجزائر على تعريف عام للجريمة، ولذلك يذهب إلى تعريف كل فعل إجرامي على حدى، ولكن في الفقه القانوني قد تعددت المفاهيم حول الجريمة، وما ذهب إليه الكثير من الفقهاء بأنها "كل فعل يفرض له القانون عقاباً".

وكذلك عرفت على أنها "العمل الخارجي الذي يأتيه الإنسان مخالفاً به قانوناً ينص على عقابه والذي يبرره أداء واجب أو استعمال حق" (مراح، 2017، ص 16).

د- الجريمة في المعاجم المتخصصة:

ورد في قاموس المصطلحات القانونية لطاهري حسين أن الجريمة "هي نشاط غير مشروع سواء بعمل أو امتناع عن عمل يقرر له القانون عقوبة أو تدبير أمني أو احترازي ويأتيه الشخص عن عمد أو إهمال".

وتعرف "ابتسام فرام" الجريمة على أنها: "فعل أو امتناع ينص عليه نص تشريعي ويعاقب عليه ويتم التمييز بين ثلاثة أصناف من الجرائم حسب جسامتها المتناقضة: جناية، وجنحة، ومخالفة، وفي مجال التنفيذ نميز: الجريمة المركبة، والجريمة المستمرة، والجريمة الشكلية، والجريمة الاعتيادية والفورية، والعمدية والدولية وغيرها" (بوخنوش، 2021، ص ص 32، 33).

نستخلص أن الجريمة هي تصرف أو فعل يرتكبه فرد أو مجموعة أفراد ويخالف القوانين والأنظمة المعتمدة في المجتمع، تتنوع أشكال الجرائم وتشمل أفعالًا كالسرقة، الاحتيال، العنف، والجرائم الإلكترونية، وتعتبر الجريمة تصرفًا يضر بالأفراد أو بالمجتمع بشكل عام ويعاقب عليه القانون.

2- أسباب الجريمة:

وجدت الجريمة مع وجود الإنسان ومنذ ذلك الحين يبحث الباحثون في أسباب الجريمة والدوافع التي تدفع ببعض الناس إلى ارتكاب ما يرتكبون من أفعال إجرامية، وتنقسم الدوافع إلى دوافع داخلية تكمن في الشخص نفسه، وأخرى خارجية تكمن في الوسط المحيط به.

وليس هناك شك في أن الدوافع الداخلية والخارجية تسهم مجتمعةً في دفع الشخص إلى ارتكاب سلوك إجرامي (برهوم، 1992، ص 138).

- **رفقاء السوء:** يجب حذر الآباء على أبنائهم من رفقاء السوء.

- **وسائل الإعلام:** كالتلفاز والإنترنت... إلخ، كم جرم اقترفت وكم هاوية أودعت وكم شهوة أشعلت وكم غريزة حركت وأوقدت.

- **الفراغ والبطالة:** إن أكبر ما يشل حركة المجتمعات ويعوق مسيرتها تضخم عدد العاطلين فيها.

التفكك الأسري: بطلاق أو فراق أو انشغال، فكم هم المجرمون سلوكياً من جراء هذا التصدع الأبوي والانهيار البيتي.

- **الفقر وقلة ذات اليد:** لذا لم يقطع عمر رضي الله عنه عام الرمادة يد من سرق، فغلاء المعيشة وقلة ذات اليد وتزايد متطلبات الحياة، وضيق العمل، كل ذلك مدعاة لمن ضعف إيمانه، وانحرفت نفسه إلى السرقة ولا عذر.

إلى جانب هذه الأسباب نجد أسباباً أخرى محرضة على ارتكاب الجريمة كاليتم والترمل، وشرب المسكرات، وتعاطي المخدرات، والظلم والبغي، ومنع العمال والمستحقين مرتباتهم.

والشكل التالي يمثل أسباب الجريمة:

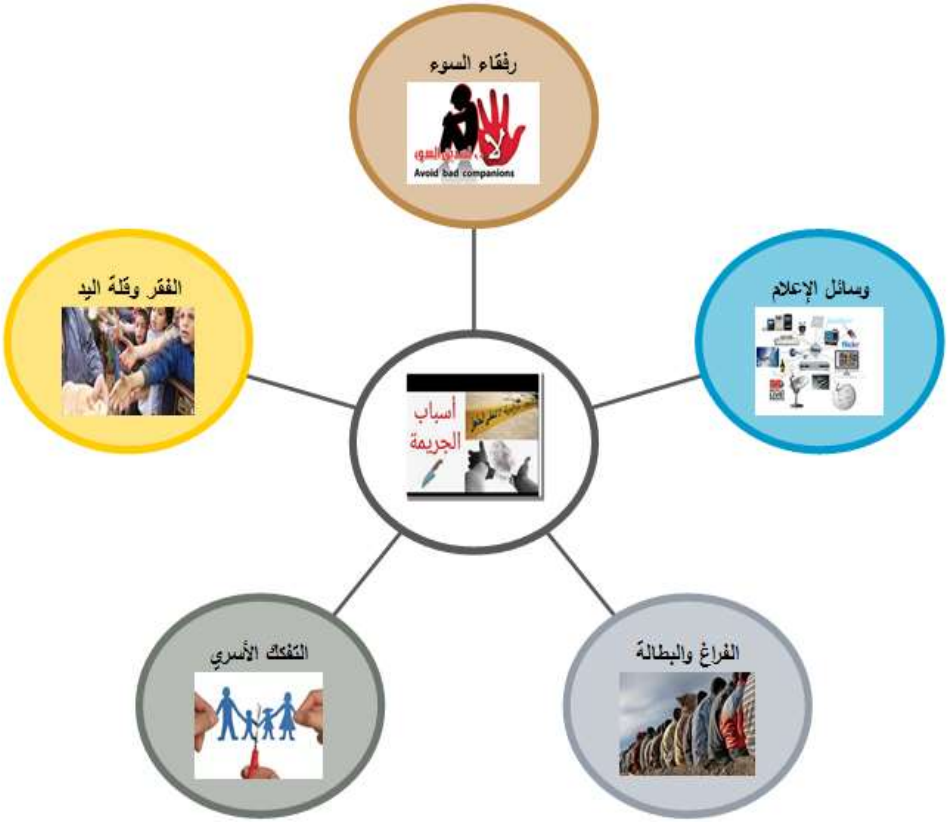

الشكل رقم (09): الأسباب الدافعة للجريمة

3- الآثار الاقتصادية والنفسية والاجتماعية للجريمة:

تعتبر الجريمة ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع، ليس فقط من حيث الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية وإقامة النزلاء بها، بل تمتد خطورة الجريمة وأثارها المدمرة إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع بأسره (عزيز، عيساوي، 2021، ص 134).

أ- الآثار الاقتصادية:

إن الاعتمادات المالية التي ترصدها العديد من الدول لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها، إنما تعتبر على حساب خدمات أخرى كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الواجب تقديمها للأفراد.

إن حساب تكلفة الجريمة يندرج تحت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة، وليس هذا فقط أضف لذلك الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخص الجاني والمجني عليه، إذ أن المجني عليه إذا أصيب بعجز يبعد نهائياً عن مجال القوى المنتجة ويكون خسارة مالية تتكفلها الدولة، لأنه يعجز عن الإنتاج ويحتاج لإنفاق مالي عليه، أما الجاني فإنه يسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة العقوبة. إن الآثار الاقتصادية للجريمة الواقعة على الأفراد تتمثل فيما يترتب على الجاني من حرمانه من نتائج دخله الشهري والحال نفسه للمجني عليه، فضلاً عن حرمان أسرتيهما من ناتج عملهما وهذا بدوره يؤدي إلى مشكلات اقتصادية على أسرهم.

إن التكاليف المادية للجريمة تبدو متعددة للغاية فمنها تكاليف مادية مباشرة وتكاليف غير مباشرة، ولعل أهم أنواع التكلفة المادية هو الفقدان المباشر للممتلكات كما هو الحال في جرائم الإتلاف، والتي تقلل من وجود السلع المفيدة في المجتمع، كذلك فإن المبالغ التي تصرف على الدعارة والمخدرات والمقامرة تشكل أيضاً نوعاً من أنواع التكلفة المادية؛ ذلك لأن الأموال التي توظف لهذه الأغراض كان من الممكن إنفاقها في أنشطة إنتاجية مفيدة للمجتمع. كما أن هناك جرائم تعتبر ضمن التكلفة المادية غير المباشرة للجريمة مثل الرشوة والتسهيلات في الأمور التجارية وغيرها من الأمور التي تعرقل من تنمية وتطور المجتمع.

إن الآثار الاقتصادية للجريمة هي أخطر الآثار على الفرد والمجتمع ومنها تظهر المشكلات الاجتماعية والأمنية للجريمة التي تؤثر على إنتاجية الفرد ومدى تقدم ورقي الدولة (عزيز، عيساوي، 2021، ص 135).

ب- الآثار النفسية والاجتماعية:

تعتبر الجريمة وصمة عار تلحق بالأسرة وتبقى آثارها النفسية والاجتماعية تطارد أبناء من ارتكب الجريمة وأبناء من ارتُكبت الجريمة بحقه بالإضافة إلى أقارب هذه الأسر، وتتلخص هذه الآثار في:

- التسبب في إصابة أبناء تلك الأسر بأمراض نفسية أو جسدية يصعب علاجها أو التخلص منها.

- التسبب في إثارة جو من العنف والرعب بين أفراد الأسرة مما يؤدي إلى جنوح أبنائها وبالتالي إلى زيادة نسبة الجرائم في المجتمع وعدم استقراره.
- التسبب بزيادة التفكك الأسري وما ينتج عنه من مشكلات كالطلاق وغيرها.
- إصابة أفراد الأسرة بالإحباط والقلق والخجل، والشعور بالوحدة النفسية وعدم الرغبة في التواصل الاجتماعي، مما يتسبب في إهدار طاقاتهم وقدراتهم مما ينعكس سلباً على العائد الاقتصادي في المجتمع.
- فقدان المكانة الاجتماعية للأبناء والأقارب وخسارة الكثير من العلاقات والصداقات.
- إن الآثار النفسية والاجتماعية التي تصيب الأفراد بالنهاية أضرار وخيمة تصيب أمن واستقرار المجتمع وتؤثر على طاقاته وإمكانياته وبالتالي على إنتاجه وتأخر اقتصاده (عزيز، عيساوي، 2021، ص ص 135، 136).

4- دور مؤسسات المجتمع في مكافحة الجريمة:

أ- دور المؤسسات التربوية في مكافحة الجريمة:

هناك علاقة وطيدة بين التوعية الأمنية ومفهوم التربية، فالتربية تتميز بأنها علاقة اجتماعية توائم بين متطلبات الفرد وقيم المجتمع ومعاييره، وأهم الوسائل التي تؤدي بها التربية في هذا المجال هي المؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية، ومن ثم كان من المهم وضع تصور مستقبلي لتطوير التوعية الأمنية بالمناهج الدراسية، بحيث يكون المنهج مكثفاً وقوياً ويتناسب مع ما يواجهه مجتمعنا من تحديات أمنية كبيرة، كما لابد أن يكون هذا التطوير متنوعاً ومتدرجاً مع إمكانيات الدارسين وقدراتهم الإدراكية ومسايرًا لبيئة المجتمع وثقافته وتراثه وقادراً على التصدي للقيم الأمنية السلبية التي صاحب التغير الاجتماعي وهذا من خلال:

- تربية المواطن وتنشئته تنشئة قويمة وفق المقومات والقيم التي تتضمنها العقيدة الإسلامية.
- التعامل مع المستجدات الأمنية وسبل مواجهتها من خلال تحديث البرامج التعليمية والتوعية بما يتلاءم والمستجدات المعاصرة والتحديات المستقبلية، ومواجه كل ما يهدد كيان المجتمع ومؤسساته من ظواهر الاتجار بالمخدرات والجريمة بشتى أنواعه.
- إن دور المدرسة في تضمين برامجها وفصولها عن الوقاية من الانحراف والجريمة تصب في قناة الوقاية من السلوك والانحراف عن طريق تلقين المبادئ السلوكية القويمة ومبادئ الفضيلة والأخلاق

كما أن للجامعة دور كبير في إعداد المعلم إعداد يتناسب مع أهمية وخطورة المرحلة التي تعيشها الأمة، إذاً فالجهود التي تبذل في مجال التربية والتعليم من أبرز الجهود التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على التوازن الاجتماعي في المجتمع؛ وذلك من خلال دورها المؤثر في توجيه السلوك الاجتماعي على الفرد ومواجهة الآثار السلبية للتغيرات الاجتماعية بمختلف أبعادها، وتبرز جهود التربية والتعليم في تحقيق الأمن بأن اسهام الأفراد في حماية أنفسهم والمجتمع من الجريمة إما يكون بمقاومتهم لأسبابها وكافة العوامل المؤدية لها وتحصينهم ضدها للحيلولة دون ترديهم في هوتها، وإما بتصديهم للشارعين فيها أو مرتكبيها وتقديمهم للسلطات، أو إبلاغها بكافة ما لديهم من معلومات تتعلق بها (مزيود، 2019، ص 71).

ب- دور أجهزة الأمن في الوقاية من الجريمة:

لأجهزة الأمن دور مهم وفاعل في مجال التوعية بمخاطر الجريمة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المدارس والجامعات والمساجد والمؤسسات الأهلية والحكومية، لتنفيذ برامج التوعية الأمنية عن طريق إلقاء المحاضرات والندوات من قبل رجال الأمن أو المختصين الأكاديميين أو الأدباء أو رجال الدين لعرض المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتشمل الطالب في مدرسته أو جامعته والموظف في عمله، مما يؤدي إلى تحسين العلاقة بين رجال الأمن والمواطنين إذا عرف المواطن أن رجل الأمن يريد حمايته وحماية أهله ووطنه من العبث، والمسؤولية الملقاة على عاتق رجال الأمن كبيرة، ولا تقتصر على حفظ الأمن والنظام فقط بل تتجاوز ذلك إلى معرفة اتجاهات المواطنين ورغباتهم لتحقيق ما يتعلق منها بسلامة المجتمع، وكذلك تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى البعض وتقبل الآراء والمقترحات من المواطنين لحل بعض المشكلات الأمنية، وهذا ما يجعل المواطن يعيش المشكلة كما يعيشها رجل الأمن (المعايطة، 2018، ص 224).

ج- دور الإعلام في ترسيم الأمن ومحاربة الجريمة:

إن دور الإعلام أصبح مبدأً ملحاً من أي وقت مضى، بل أصبح حاجة ماسة يشعر بها الإنسان كلما أراد توسيع معرفته ومتابعة أمور بلده والعالم، هذا الدور الذي يقوم به الإعلام في حمل رسالة توجيهية وتربوية إلى المواطن يساهم في حد كبير في توفير الأمن الاجتماعي الذي ينشده المواطن فالمواطن بحاجة ماسة لهذه الرسالة لأن مضمونها قابل دوماً للتطور بالنظر إلى المستجدات والتحولات التي تعرفها المجتمعات، ويبرز دور الإعلام في التأهب والاستعداد وتوضيح هذه التحولات

الاجتماعية والثقافية، فإذا كانت الرسالة الإعلامية قد اعتمدت على الإذاعة والراديو للوصول إلى الناس وتوصيلهم الأفكار؛ فإن الوسائل التكنولوجية في العصر الحديث تلعب دوراً متزايداً لأنه يشرك جميع الحواس في عملية التعليم والتوجيه والتوعية، ولا يمكن للدولة أن تقوم بمهامها الكثيرة إلا عبر قنوات الاتصال التي تؤمنها مع شعبها لأنها بحاجة إلى إسماع صوتها وشرح سياستها وخططها وذلك بغية التجاوب معها في سبيل مصلحة الجميع، والتي ترمي كلها إلى توفير الأمن الاجتماعي للمواطنين (مزيود، 2019، ص 76).

ومن هنا فالجريمة هي أي فعل أو امتناع عن فعل يعاقب عليه القانون, وتعرف الجريمة بشكل عام على أنها انتهاك للقوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع، والتي تستوجب عقوبة أو جزاء من قبل السلطات المختصة. يمكن القول إن فهم أسباب الجريمة والوقوف على نتائجها يساعد في وضع استراتيجيات فعالة للوقاية منها ومكافحتها، ويجب على المجتمعات العمل على تعزيز الوعي بأخلاقيات المجتمع وتوجيه الجهود نحو بناء بيئة تعزز الالتزام بالقوانين وتعزز العدالة والأمان للجميع.

خاتمة:

وفي الختام نستخلص جملة من النقاط وهي كالآتي:

- الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة ومتعددة الأبعاد، لا يمكن إرجاعها إلى سبب واحد أو عامل منفرد. بل هي نتاج لتضافر مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والبيئية.
- تؤثر الجريمة بشكل سلبي على استقرار وأمن المجتمع، وتهدد حقوق وحريات الأفراد؛ لذا فإن مكافحتها وتقليل معدلاتها يعد من أولويات الدول والمجتمعات.
- لا يوجد نموذج واحد أو حل سحري لمعالجة الجريمة، بل يتطلب ذلك تضافر جهود متكاملة على المستويات التشريعية والأمنية والتربوية والتنموية.
- تعزيز القيم الأخلاقية والمواطنة الصالحة، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، هي من أهم الركائز الوقائية لمنع الجريمة وانتشارها.
- الاستثمار في برامج إصلاح وتأهيل المجرمين، وتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع، من شأنه الحد من العود إلى الجريمة.
- إن مواجهة ظاهرة الجريمة تتطلب تكاتف الجهود على كافة المستويات المجتمعية، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار للجميع.

المحاضرة رقم 10: نماذج من المشكلات الاجتماعية (المخدرات)

تمهيد:

تعد ظاهرة انتشار المخدرات من الظواهر التي مست كافة المجتمعات الإنسانية، وانتشرت بصورة متنامية في معظم دول العالم، وشغلت اهتمام الباحثين والعلماء بالبحث والدرس نظراً لما تحمله من مخاطر تهدد أمن المجتمع واستقراره حيث بحثوا في أنواعها واختلاف أشكالها وتسمياتها وطرق تصنيعها.

وعليه نحاول الوقوف على ظاهرة المخدرات وأهم التعاريف المقدمة لها على الصعيد اللغوي والاصطلاحي ثم نتناول أنواعها، وأسباب تعاطيها، بالإضافة إلى الآثار المترتبة عنها على النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ثم بحث دور المؤسسات المجتمعية في نشر الوعي بأخطار المخدرات طرق الوقاية من تعاطيها، إلى جانب أهم أساليب وطرق العلاج.

1- تعريف المخدرات:

أ- التعريف اللغوي للمخدرات:

إن المخدرات في اللغة هي جمع لكلمة مخدر، وهو لفظ مشتق من خدر، ويعني لغوياً كل ما يؤدي إلى الخدر؛ وهو الفتور والكسل والاسترخاء والضعف والنعاس والثقل في الأعضاء، ويمنع الألم قليلاً كان أو كثيراً.

ب- التعريف الاصطلاحي للمخدرات:

تعرف المخدرات علمياً بأنها "أي مادة كيميائية تحدث تغييراً في المزاج أو في الإدراك والشعور ويساء استخدامها بحيث تلحق أضراراً واضحة لمستخدميها، وبتعريف أخر "فإن المخدرات عبارة عن مواد طبيعية (خامة أو مزروعة) أو مواد مصنوعة (كالعقاقير المستحضرة) تحتوي على عناصر منبهة أو مسكنة، بحيث تسبب لمتعاطيها فقداناً كلياً أو جزئياً للإدراك وتؤثر في العقل وتحدث فتوراً وإنهاكاً للجسم، وتجعل الشخص المتعاطي يعيش في خيال وأوهام وهروب من الواقع فترة وقوعه تحت تأثيرها، كما تؤدي مع التعاطي المستمر إلى حالة من التعود أو الإدمان الذي يترتب عليه ضرر للفرد جسمياً وإزعاجاً للمجتمع الذي يعيش فيه (عقبات، 2008، ص 15).

ويعرفها علم الأدوية بأنها "المستحضر المستخلص من النباتات والحيوانات أو مشتق منها، أو مركب من المواد الكيميائية والذي يؤثر على الإنسان والحيوان والنبات سلباً أو إيجاباً) (عرموش، 1993، ص 12).

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن مخدرات مستحدثة صاحبت التطورات التكنولوجية لوسائل الإعلام والاتصال الجديدة تسمى بالمخدرات الرقمية، وتعرف "بأنها عبارة عن ملفات صوتية يتم تحميلها عبر مواقع انترنيت عالمية معروفة، أو من خلال رسالة بينية، وهذه الملفات الصوتية بها نغمات حيث يسمعها الإنسان في كل أذن بتردد مختلف، ويعادل الأثر الذي يتركه الملف الأثر ذاته من تدخين سيجارة من الحشيش أو تناول جرعة من الكوكايين، ولها تأثير المخدرات والجنس والرعب... الأمر الذي يؤدي إلى الحصول على مزاج خاص ترغب فيه الفئات العمرية الشبابية تحديداً ممن يتقيد ويحذر من اللجوء إلى المخدرات التقليدية لأسباب اجتماعية أو دينية اعتقاداً منهم أن هذه الممارسة لم يشكل أو يعترض عليها أحد أو يحرمها الدين بوصفها غير مشاعة بعد، أو لأنها لا تكشف عن أدلتها المادية الجرمية، لكن المهم هو تحقق النشوة لهم أو حالة السكر القريبة من حالة السكر المعروفة" (حبيب، 2015، ص01).

ومن هنا فالمخدرات عموماً هي مواد كيميائية طبيعية أو صناعية تؤثر على الجهاز العصبي المركزي وتحدث تغييرات في الإدراك والوعي والسلوك والحالة المزاجية للفرد.

2- أنواع المخدرات:

يجري عادةً تقسيم المخدرات إلى عائلات أو مجموعات بناءً على طبيعتها أو بناءً على أثارها وفيما يلي أهم التصنيفات:

أ- المثبطات:

تتميز هذه المجموعة بتأثيرها المهبط للنشاط وهي مختلفة الأصل والمنشأ، فمنها ما هو من أصل طبيعي، ومنها ما هم مستحضر من مركبات كيميائية، ومنها ما يجمع بين ما هو من أصل طبيعي وأخر كيميائي، ومن هذه المثبطات: الأفيون، المورفين، الكودايين، والهيروين، الهيدروموفون، والأدوية المستحضرة المنومة وغير ذلك من المواد.

ب – المنشطات:

وتتألف من منشطات طبيعية كالنبات الشهير (الكوكا) ومنها (القات)، أما المنشطات الكيميائية فهي متعددة ومتجددة لكنها غالباً ما تعتمد على الامفيتامينات، ومنها ما يحضر على شكل أقراص وكبسولات، أو على شكل سائل أو على شكل حقنة وريدية.

ت – المهلوسات:

وهي ما تعرف بعقاقير الهلوسة؛ وهي مجموعة من مواد غير متجانسة تحدث اضطراباً في النشاط الذهني وخللاً في التفكير والإدراك، وتنتج عنها هلاوس وتخيلات، بحيث يتصور المتعاطي أن له قدرات خارقة أو العكس، يصاب أحياناً بفزع شديد واكتئاب بسبب التخيلات مما قد يفضي إلى الانتحار، والمهلوسات قد تكون طبيعية تحويها بعض النباتات أو مهلوسات كيميائية، وتوجد على شكل أقراص أو كبسولات أو على شكل طوابع.

ث – المستنشقات:

وتسمى بالمذيبات الطيارة، وقد تسبب حالات الوفاة، وهي تؤدي إلى اضطرابات عقلية أو أضرار بالغة بالكبد والكلى والقلب، وهي مؤثرة بصفة عامة على الجهاز العصبي وتحدث أحياناً حالات من التهيج والانتعاش تتلوها أعراض من الهذيان، ومن هذه المواد البنزين، مخفف الطلاء مزيل طلاء الأظافر، والغراء وغيرها (الدوسري، 2012، ص ص 22، 23).

وعليه فالمخدرات مواد تؤثر على وظائف الجسم والعقل وتشمل المخدرات مجموعة متنوعة من المواد مثل الحشيش، الكوكايين، الهيروين، والمواد الدوائية التي يمكن أن تسبب الإدمان وتؤدي إلى آثار جانبية خطيرة على الصحة البدنية والعقلية.

3 – أسباب تعاطي المخدرات وانتشارها:

الأسباب متعددة ومتنوعة وبحسب الظروف العامة والخاصة للمتعاطي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– **ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الشخص المتعاطي:** المؤمن الملتزم بتعاليم الشرع لا يقدم على شيء يخالف شريعته من وصول إلى نشوى محرمة تسبب خطراً على صحته وعلى أسرته ومجتمعه

ذلك أن الشخص المتمسك بدينه يبعد كل البعد عن كل ما من شأنه أن يتلف عقله ويلوث سمعه وبصره، ولا يمكن أن يكون بينه وبين الحرام صلة لأن طريقه من طرق الشيطان، ولا يمكن بأي حال أن يلتقي طريق الرحمان بطريق الشيطان.

– **مجالسة ومرافقة رفقاء السوء:** من الثابت في واقع الحياة أن الشباب يتأثر بعضهم ببعض ويؤثر بعضهم على بعض سواء كان تأثيراً إيجابياً في مصلحتهم أو ضرراً ويسبب هلاكهم في العاجل أوفي الآجل.

– **الإحساس بالفراغ والخواء:** توفر الفراغ مع عدم توفر الأماكن الصالحة التي تمتص طاقة الشباب كالنوادي والمتنزهات وغيرها من أسباب الانعزال وتجعل فضوله يتحرك نحو تعاطي المخدرات، وربما لارتكاب الجرائم، فالفراغ أحد الأسباب الرئيسية للدخول في هذا العالم سواء كان ذلك الفراغ فراغاً في الوقت أو فراغاً في العلم والثقافة وخصوصاً ما يتعلق بالمخدرات.

– **تأثير الأسرة:** الشباب الذين يعيشون في أسرة مفككة يعانون من المشكلات العاطفية والاجتماعية بدرجة أكبر من الذين يعيشون في أسر سوية، ومن أهم العوامل المؤدية إلى تفكك الأسرة هي الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو عمل الأم أو غياب الأب المتواصل عن المنزل، كما أن إدمان الأب على المخدرات له تأثير ملحوظ على تفكك الأسرة نتيجة ما تعانيه أسرة المدمن من الشقاق والخلافات لسوء العلاقة بين أفرد المدمن وبقية أفراد الأسرة.

4– الآثار النفسية، الاجتماعية والاقتصادية للمخدرات:

أ– الآثار النفسية:

يؤدي تعاطي المخدرات إلى آثار نفسية القلق، التوتر المستمر، الاكتئاب، الخوف، الشعور بالانقباض، الاختلال في الاتزان، التشنجات، صعوبة في النطق، صعوبة الادراك والتركيز وغيرها إلى جانب الآثار المرتبطة بالجانب الجسماني والعضوي مثل نحافة الجسم واضطراب الجهاز الهضمي، اضطراب في القلب، ارتفاع ضغط الدم، الإصابة بالسرطان.

ب– الآثار الاجتماعية:

– فساد الأخلاق وانتشار الجريمة.

- الانعزالية وعدم مشاركة المتعاطي لمختلف الانشطة في المجتمع.
- **التفكك الأسري:** خاصة إذا كان الأب هو المتعاطي.
- **الفقر:** كون المخدرات تتطلب اموال للحصول عليها.
- الانحراف والتصرفات الخاطئة (المشاجرات، السرقة...).

ت- الآثار الاقتصادية:

المخدرات تؤدي إلى الفقر نتيجة صرف الأموال عليها من جهة على مستوى الفرد، كما أن المتاجرة بها وتهريبها عبر الحدود تشكل خسائر كبيرة على اقتصاد المجتمع، كما أن انتشار المخدرات في المجتمع يؤدي إلى انتشار الانحراف والجرائم مما يجعل المجتمع يتخبط في مشاكل اجتماعية تعيق مسار التنمية فيه.

إن تعاطي المخدرات له آثار سلبية خطيرة على الصحة الجسدية والنفسية للفرد، وتعتبر المخدرات في معظم البلدان مواد محظورة قانونياً إلا للأغراض الطبية والبحثية المرخصة. ولذلك فإن تعاطيها يعد جريمة يعاقب عليها القانون. لذا فإن مكافحة تعاطي وانتشار المخدرات تعد من أهم الأولويات لحماية صحة وأمن المجتمعات.

ويمكن إجمال هذه الآثار في الشكل التالي:

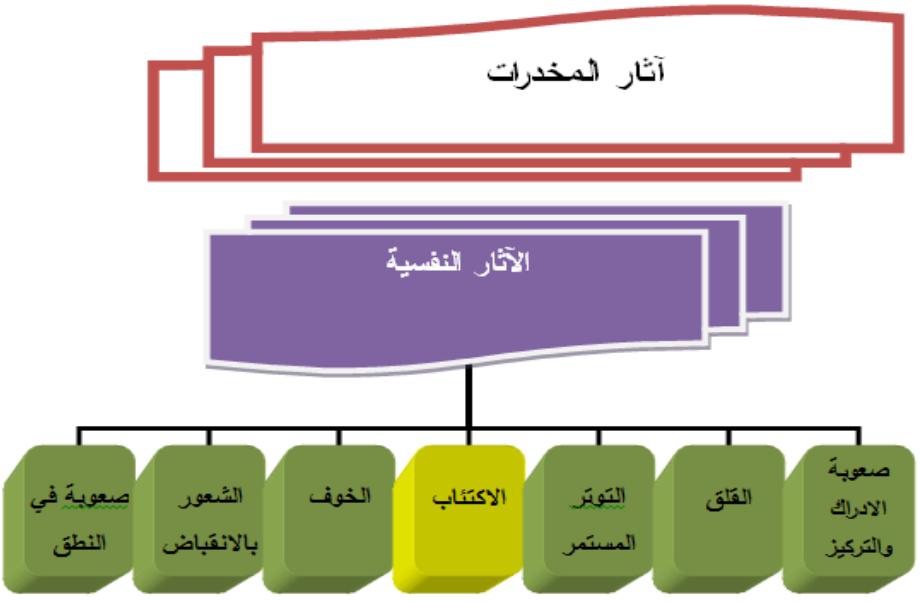

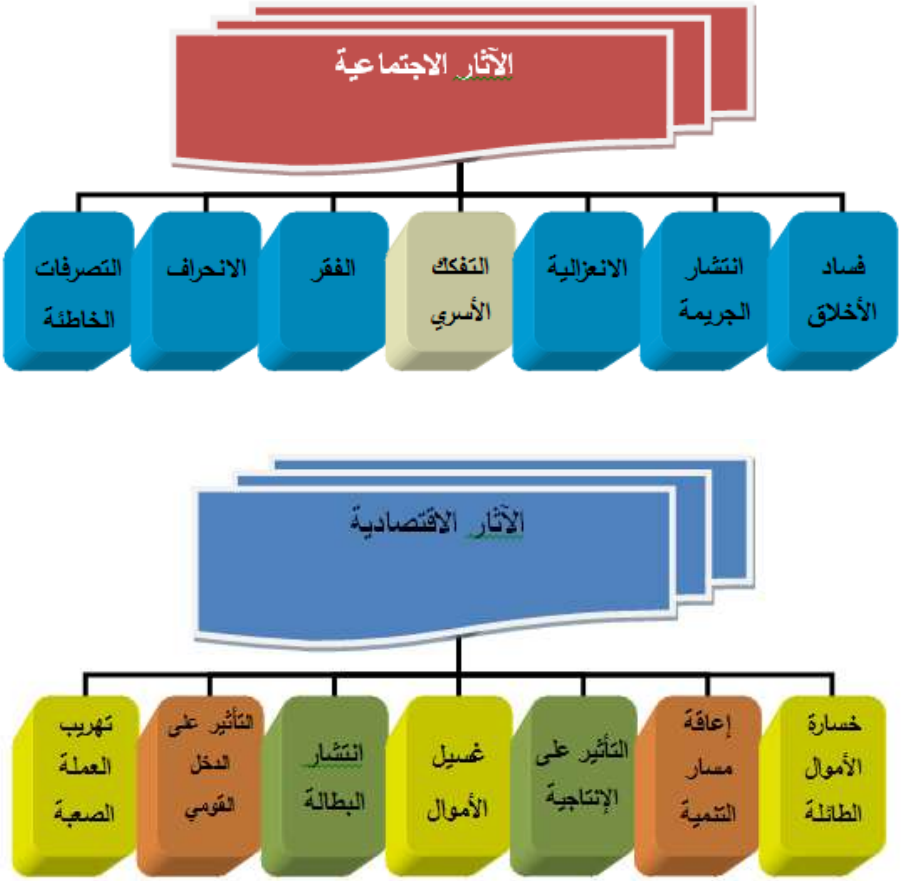

الشكل رقم (10): آثار المخدرات

5- دور المؤسسات المجتمعية في نشر الوعي بأخطار المخدرات:

المؤسسات الثقافية: تسهم هذه المؤسسات في زيادة الوعي بأخطار المخدرات لدى فئات المجتمع من خلال تقديم البرامج والندوات وإصدار الكتب والمجلات والمواقع الإلكترونية على الانترنيت، فالثقافة التي تقوم عليها هذه المؤسسات، ممارسة وسلوك، إنها الخارطة الجغرافية التوضيحية التي يحملها الإنسان على كتفيه، يهتدي بهديها ويسير وفق خططها، إنها رادع داخلي ومراقب ومنبه ودليل يقظ يرشد الإنسان في حياته فيدله على الطريق الذي يرضاه المجتمع-مجتمع خال من المخدرات- إنها الإطار الاجتماعي العام الذي يعيش فيه الفرد.

المؤسسات الإعلامية: في زمن ثورة الاتصال والمعلومات تتنامى المؤسسات الإعلامية وتزداد بصورة مطردة؛ حيث أصبح فضاءنا يزدحم بالغث والسمين بما تبثه المحطات الفضائية العربية والأجنبية والغزو الثقافي الموجه والأمراض الاجتماعية، وهذه المؤسسات كما أنها قد تكون أساساً في بروز ظاهرة تعاطي المخدرات وانتشارها يمكنها أن تساهم في العلاج من خلال وعي القائمين عليها

بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم من قبل مجتمعاتهم التي يوجهون إليها برامجهم، فيمكن تقديم برامج وندوات وحوارات ومسرحيات ومسلسلات تعمل على نشر الوعي بأخطار المخدرات ومحاربتها.

إن التكامل بين البرامج التربوية والإعلامية في مكافحة المخدرات، يمثل إستراتيجية واقعية ناجحة إذا استخدمت بكفاءة أكبر حيث يقوم كل منهما بجهود قائمة على الإقناع والاتصال الفعال، فيمكن للمؤسسات التربوية بث أفكارها وإجراءاتها عبر ورق وأثير هذه المؤسسات وبصورة متناغمة (أبو اسماعيل، 2007، د، ص).

ويمكن للإعلام أن يلعب أدواراً أكبر في الوقاية من المخدرات من خلال:

المداخل الاقناعية: يمكن تلخيص مداخل التأثير والإقناع ضد المخدرات في الجوانب التالية:
– التعرض لطبيعة تكوين المخدرات وآثارها الجانبية على صحة الإنسان وبسلوكياته اليومية وتأثيراتها الاجتماعية والإنسانية، وفي هذا الجانب يمكن استغلال الكم الهائل من الدراسات والمعلومات والأبحاث التي تناولت تركيب المخدرات واستخداماتها وأضرارها الصحية؛ وذلك بكتابة تلك الحقائق في إطار تحرير المقالات الصحفية أو بتطعيم فقرات البرامج الإذاعية والتلفزيونية، مع إمكانية إجراء المقابلات الصحفية مع الأطباء والصيادلة وعلماء الاجتماع.

– من مداخل التأثير والإقناع للتصدي لظاهرة انتشار المخدرات التأكيد دائماً عند إعداد المادة التوعوية أن حياة الفرد في أي مجتمع كان لا يمكن عزلها عن التكوين الاجتماعي، ومن ثم فإن وجود السلوك الفردي الشاذ سينعكس سلباً على طبيعة العلاقات الأسرية، وهنا يستطيع معدو البرامج الربط بين علاقة الفرد بالمجتمع وإقصاء مختلف الآراء إزاء الظواهر الشائعة، وموقف عامة الناس من متناولي المخدرات أو المتاجرين بها كانعكاسات سلبية تضر ليس فقط بالفرد بل وبالآخرين داخل الأسرة وخارجها، ومشاركة الجمهور في نشاطات وسائل الإعلام المكرسة لهذا الموضوع ستربط القضية بالمجتمع وتوجه خطاباً إعلامياً حياً للتأثير في السلوكيات والقناعات.

– من الأهمية بمكان عند إعداد الوجبة الإعلامية المكرسة لمكافحة المخدرات معرفة خصائص المجتمع وعاداته وتقاليده وثقافته ومستواه التعليمي، ودراسة طبيعة تعاطي المجتمع مع نوعية الوسائل الإعلامية والمحتوى والأسلوب الأقرب إلى المتابعة (وثائقياً، إرشادياً، درامياً) عن طريق بحوث

المستمعين والمشاهدين والقراء، وهذه الزاوية ستسهل إعداد المادة الإعلامية بناء على ذوق الناس واهتماماتهم، ومن ثم اختيار أفضل السبل للإنتاج لكفالة تأثير المحتوى على قناعات المتابعين.

– هناك من الشخصيات الاجتماعية والقبلية والإعلامية من يثق بهم الناس يستطيعون المشاركة في ندوات إذاعية وتلفزيونية داعمة للحملات الموجهة ضد المخدرات كقضية اجتماعية تمس مصالح الناس وتضر بسلوكيات المسلم وتشوه القيم الإنسانية وتؤدي إلى ارتكاب الفواحش، لأن مشاركة هؤلاء ستضيف تأثيرات وقناعات مساعدة للحد من انتشار المخدرات بكافة أنواعها(عقبات، 2008، ص ص 46– 48).

إن استفحال ظاهرة المخدرات في المجتمع يستوجب البحث عن حلول لها وقبل ذلك طرق وأساليب وقاية ذلك أن الوقاية خير من العلاج، وبناءً على ذلك نحاول الوقوف على طرق الوقاية وأهميتها ثم سبل العلاج على عدة أصعدة ومستويات.

6– طرق الوقاية من تعاطي المخدرات:

أ– على المستوى العملي:

الوقاية: في جانب الوقاية يتوجب ما يلي:

– تكوين الموظفين المختصين التابعين للصحة والتربية والعدالة والجماعات المحلية.

– إدراج المواضيع المتعلقة بالتوعية بمخاطر وآثار المخدرات في البرامج وخطب المساجد.

– دعم مراكز المعالجة وإنشاء مراكز في المدن الجديدة.

– إنشاء مراكز النقاهة وإحداث شبكة لإدماج المدمنين في الحياة الاجتماعية.

القمع: من خلال:

– دعم وسائل تدخل المصالح المكافحة (المتابعة والمراقبة) خاصة على مستوى الحدود.

– التكفل بعمليات التكوين المتخصص من قبل الأجهزة الدولية لفائدة الموظفين المعنيين في إطار مكافحة المخدرات.

– القيام بدورات تدريبية قصيرة المدى لفائدة المحققين حول طرق تشخيص وتحليل المخدرات وتفكيك الشبكات المتاجرة في المخدرات (بن النوي، 2020، ص 157).

ب – على مستوى العامل الوقائي للأسرة:

لما كانت الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع، فهي المؤثر الأول البارز في حياة الفرد ومواقفه، حيث نجد بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية يعتبرون أن 68% من مواقف الفرد تعود إلى الأسرة، وعليه فالأسرة هي العامل الأساسي في تربية الطفل وتنشئته، لذا فالأسرة مطالبة بالقيام بالدور المنوط بها في المجال التربوي، وهو دور هام وحساس أكثر من أي وقت مضى نتيجة التحديات التي يفرضها العصر الحديث على جميع الأصعدة بسبب التحولات التي أحدثت هزة عنيفة في بناء النسق الأسري، حيث أفرزت عدد من القيم الفردية على حساب القيم الجماعية والتي أثرت في أداء الأسرة لدورها في المجال التربوي نتيجة ما لحق بها من تفكك وتصدع في أبنيتها، مما يؤثر على فاعليتها في أداء أدوارها ومن ثمة يكون الانحراف، إن ظاهرة الانحراف والإجرام وتعاطي المخدرات لدى كل من الأطفال والشباب هو واقع اجتماعي قائم يصعب تغييره أو القضاء عليه بصورة نهائية، وإن استمرار هذه الظاهرة هو مرهون في جزء كبير منه بالأوضاع الأسرية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية السائدة حالياً في المجتمع (بن النوي، 2020، ص ص 158، 159).

لذا يجب أن تركز الخطة على الوقاية وقاية غير المدمنين من الدخول إلى عالم التعاطي، من خلال برامج التوعية وتنبيه الأولياء إلى ضرورة مراقبة الأبناء خاصة الفئات المستهدفة، مراقبة جماعة الرفاق التي يحتكون بها ومراقبة الأوساط التي يترددون عليها، ومراقبة البرامج التي يتعرضون لتأثيرها مراقبة ذكية بعيدة عن الحصار أو الاضطهاد، حيث تشير الدراسات ومنها دراسة (هانت *Hunt*) إلى أن التنشئة القائمة على المودة والتوجيه الصارم والرقابة الذكية تقلل من فرص انحراف الأبناء خلافاً للتنشئة المتسلطة والتنشئة المتسيبة اللتين تزيدان في فرص التعاطي والانحراف، هذا مع ضرورة تنبيه الأولياء إلى أهمية المساندة الاجتماعية في حالة تعرض الأبناء إلى الفشل أو الأزمة، وتزويدهم بالثقافة الصحيحة للتعامل معهم عند اكتشاف حالات الاستهلاك، وتنبيههم إلى التغيرات التي عرفها المجتمع وإرشادهم إلى الأساليب التربوية والتنشئوية السليمة، إن الأسرة هي المفتاح الأساسي في خطة الوقاية وهي الضامن الأكبر لنجاحها (قريمس، 2018، ص ص 29، 30).

ت – على مستوى العامل التربوي والوقائي للمدرسة:

تمثل المدرسة أول فضاء يتلقى فيه الطفل المعارف والتربية، فوظيفة هذا الهيكل الأساسية تتمثل في تعليم القيم الأخلاقية وتنمية احترام الطفل لهويته، مما يساهم في تحصين الطفل من مختلف

عوامل الانحراف بما فيها تعاطي المخدرات، إن نجاح المدرسة أو فشلها هو الآخر مرهون بتضافر جهود جميع المؤسسات المجتمعية الأخرى التي يجب أن تنشط هي الأخرى في هذا المجال، ولاسيما الأسرة والنوادي الرياضية والثقافية والمؤسسات الدينية وجمعيات المجتمع المدني وغيرها.

ث – على مستوى العامل الوقائي لوسائل الإعلام:

من الضروري الاهتمام بالخطاب الإعلامي والثقافي الذي يجعل الأطفال والشباب في صدارة برامجه سواء بزيادة مساحات التوعية المباشرة بالأحاديث التقويمية أو بالندوات والمحاضرات عبر القنوات المختلفة حتى نحد من الانحراف والجريمة، وهذه تدخل ضمن التدابير الوقائية من خلال تقديم حصص تثقيفية توعوية بمخاطر المخدرات والإدمان عليها (بن النوي، 2020، ص ص 158، 159).

للوقاية من تعاطي المخدرات، من المهم توعية الناس بمخاطرها وتبني نمط حياة صحي ونشط يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر، تعزيز الأنشطة البديلة مثل الرياضة والفنون وبناء علاقات إيجابية مع الأصدقاء والعائلة للحصول على الدعم اللازم.

إن إتباع هذه الطرق بشكل متكامل يساهم بشكل كبير في الوقاية من انتشار تعاطي المخدرات في المجتمع.

7 – أهم أساليب وطرق العلاج:

من أهم الأساليب وطرق العلاج المعتمدة نذكر ما يلي:

العلاج الطبي: ويهدف إلى تخليص جسم المدمن من السموم وهو المرحلة الأولى من العلاج ويهدف العلاج الطبي إلى التخلص من الأعراض الناجمة عن تعاطي المخدرات، تقليل اعتماد جسم المتعاطي على المخدر حتى يتم تطهيره تماماً منه، زيادة مناعة الجسم ضد الأمراض، ومن هنا فالعلاج الطبي يعتمد أساساً على استعمال الأدوية والعقاقير الطبية.

العلاج النفسي: أجمعت العديد من الدراسات التي تناولت علاج تعاطي المخدرات إلى دور الإرشاد النفسي في علاج الإدمان على المخدرات؛ حيث أن العلاج لا يقتصر على سحب السموم من الجسم فقط بل يتطلب أيضاً علاج الاضطرابات النفسية الناجمة عن الإدمان من خلال العمل على إعادة الثقة بالنفس بالنسبة للمدمن وإعادة الاعتبار لذاته وشخصيته، واعتباره فرداً نافعاً ومفيداً في المجتمع. ومن أهداف العلاج النفسي للمدمن: محاولة تغيير سلوك المدمن وكل ما له علاقة بالإدمان، مساعدة

المدمن على تغيير سلوكه تجاه المخدرات من خلال تزويده بالمعلومات الصحيحة حول الآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات والإدمان عليها (شينار، بولحبال، 2020، ص ص 25، 26).

العلاج الاجتماعي:

- المسارعة إلى المعالجة: على المصاب أن يسارع في علاج ما أصابه قبل أن يستفحل الإدمان وقبل أن يتحول المرض إلى كارثة خلقية أو اجتماعية أو بدنية، يصعب بعد ذلك معالجتها ووضع الحلول لها فكلما بادر المريض إلى العلاج، كان الشفاء أقرب.
- الأخذ برأي الناصحين ليكون عوناً للمصاب في مصابه: باللجوء إلى الصديق الصالح لدرس المشكلة ووضع الحلول الناجحة لها.
- الابتعاد عن أصدقاء السوء مهما كلف الأمر.
- الرجوع إلى الله، والإنابة إليه، والإكثار من عمل الصالحات.
- مصاحبة الصالحين، وحضور حلق الذكر.
- المسارعة إلى دخول أحد مراكز العلاج اليوم قبل غداً.

.(*https://adlat.net/showthread.php?t=41660*).

خاتمة:

مما تقدم نقف على أن المخدرات وإن كانت قديمة جداً في نشأتها إلا أن استخداماتها في الوقت الحالي تختلف عن الأغراض التي وجدت لأجلها، كما نلتمس تنوعاً في تعريفاتها لاختلاف وجهات وزوايا النظر فيها من باحثين وعلماء ومؤلفين، وهذا الاختلاف ينعكس بطبيعة الحال على مختلف أنواعها وتصنيفاتها وإن كانت تتداخل في بعض الأحيان، ثم أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالفرد إلى تعاطي المخدرات، مما يستوجب وجود طرق للحد منها وهو ما وقفنا عليه من خلال هذه المحاضرة.

المحاضرة رقم 11: نماذج من المشكلات الاجتماعية (البطالة)

تمهيد:

تعد البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه دول العالم، وذلك لمظاهرها وانعكاساتها على جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وما تتركه من آثار سلبية في حياة الأفراد، فهي تشكل العديد من الأمراض الاجتماعية والنفسية، وانتشار السلوك العدواني والجريمة، وانخفاض في مستويات المعيشة، وزيادة من يقبعون تحت خط الفقر، وما يرافق ذلك من ظروف صعبة وقاسية.

1- تعريف البطالة:

لغة: بطل: بطل الشيء يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً: ذهب ضياع فهو باطل (ابن منظور، 1956، ص 56).

اصطلاحاً: تعددت تعاريف البطالة من حيث الصياغة لكنها تحمل مضموناً ومعنى واحد نذكر أهمها: تعرف البطالة على أنها "وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية"، كما تعرف البطالة على أنها "مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة" (المومني، 2020، ص 155).

من جانب آخر فإن البطالة هي "بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه، وهي أيضاً ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظرًا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء أكانت إنتاجية أم خدمية."

وهي أيضاً "عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته وذلك لحالة سوق العمل" (عامر، 2015، ص 12).

إضافةً إلى ما سبق فإن البطالة "هي الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدونه".

تعرف منظمة العمل الدولية ILO البطالة بأنها "لفظ يشمل كل الأشخاص المتعطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج". ووفقاً لهذا التعريف فإن العاطل عن العمل هو "ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل، وهو قادر وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولا يجده (محمود مجاهد، 2014، ص 98).

وتعرف البطالة من منظور التربية الإسلامية بأنها "هي العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز سواء كان ذاتياً: كالصغر أو العته أو الشيخوخة أو المرض الذي يقعد عن العمل، أو غير ذاتي: كالاشتغال في تحصيل العلم" (عسيري، 2018، ص 553).

أما البطال "هو أي شخص لا يؤدي أي عمل رغم حاجته له وقدرته عليه وبحثه عنه (طاهري، 2023، ص 8)، وتصنف الحكومة الفيدرالية الأمريكية العاطل بأنه "الشخص الذي ليس لديه عمل، يقوم به لمدة أربعة أسابيع، وفي الوقت نفسه يعد نشطاً في البحث عن عمل وقادراً على أدائه حال توفره (المومني، 2020، ص 155).

ومنه فالبطالة هي حالة عدم توفر وظيفة أو عمل مناسب لشخص قادر على العمل ولديه الرغبة والاستعداد لممارسته، كما أنها حالة عدم وجود عمل للأفراد القادرين على العمل والباحثين عنه وتعتبر مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة تؤثر على الفرد والمجتمع بشكل عام، حيث تزيد من مستويات الفقر وتقلل من النمو الاقتصادي.

2- أسباب البطالة:

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تحدد استقرار وتماسك المجتمع، والبطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع، فهناك أسباب اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية، وكلها تؤثر على المجتمع وتزيد من تفاقمها، ومن بين الأسباب ما يلي: (البياني، الشمري، 2009، ص 300).

التغير في هيكل الطلب: ويعني أن تطور الاقتصاد الذي يقود في بعض من الأحيان إلى الانتقال من قطاع إلى قطاع آخر (الدول الزراعية تنتقل إلى دول نفطية مثل العراق، الجزائر)، وهذا يعني أن الاقتصاد سيعتمد بشكل كبير على قطاع معين وإهمال باقي القطاعات الأخرى مما يؤدى إلى انتشار البطالة.

التطور التكنولوجي: يعني كلما زاد التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة البطالة مثال استخدام الروبوت في بعض مجالات الاقتصاد وخاصةً الصناعي.

إعانات البطالة: وهي من الأمور المشجعة للبطالة خاصةً؛ حيث وصلت فرنسا إلى 75% من الأجور كإعانة للبطالة.

الهجرة إلى مواطن الصناعة: إن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن يترتب عليها إفقار المناطق الريفية من قطاع كبير في القوى العاملة بها، وكذلك من تزايد أحجام المدن بشكل حاد، مما ينتج عنه أن أعداد المهاجرين ستفوق كثيراً فرص العمل المتاحة في المدن، فالهجرة من الريف إلى المدينة تزيد الطلب على فرص العمل في المدينة وتؤدي إلى البطالة.

كما ترجع أسباب البطالة إلى: (طاهري، 2023، ص ص 9، 10).

- فشل سياسة الحكومات التشغيلية، لأسباب اقتصادية أو تخطيطية، وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين، وتقليص التوظيف الحكومي الذي كان سائداً.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وقلة بناء المصانع ودور العمل، مما أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في إيجاد طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة.
- عدم توفر فرص العمل في نفس اختصاص المتخرجين من الجامعات والمعاهد بسبب التضخم في أعدادهم وتركزهم في اختصاصات معينة تفوق الحاجة لهم بعد التخرج، ورفض هؤلاء للعمل في مهن وأعمال أخرى لاعتقادهم أنها لا تلائمهم، وهذا ناتج عن عدم تطابق برامج التعليم مع حاجات سوق العمل الفعلية، أي عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه سوق العمل.
- الأمية المهنية أو الميدانية التي يعاني منها معظم الخريجين والتي بسببها يواجه هؤلاء صعوبات تطبيق ما تعلموه، والخوف والقلق من مواجهة المهنة.
- فشل الشركات والمؤسسات الصناعية ومشروعات القطاع العام مما أدى إلى خصخصتها، الأمر الذي استوجب تسريح الفائض من العمال.
- النمو السكاني وما يصاحبه من نمو القوى العاملة، بمعدل أكثر من معدلات نمو فرص العمل، مع غياب برامج تنموية ناجحة وما يحدثه من عجز عن تلبية طلبات التشغيل هذه الأعداد المتزايدة من طالبي الشغل.

- تكدس السوق ببعض السلع، وإغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتج المحلي، مما يؤدي إلى التراجع والتقليل من الإنتاج المحلي في بعض الصناعات، وتوقيف بعض النشاطات والصناعات.

- ومن بين أسبابها أيضاً: (رحيمي وآخرون، 2018، ص ص 147، 148).

- الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

- انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول.

- غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

3 – أنواع البطالة:

تتعدد أنواع البطالة طبقاً لمسبباتها، حيث تعددت التقسيمات من جانب الباحثين والدارسين في محاولة منهم لمواجهة كل نوع من هذه الأنواع، وهي كالآتي:

- **البطالة الدورية:** هي البطالة التي تنشأ عن حالة الركود في النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى عدم قدرة الطلب الكلي على خلق وظائف كافية لجميع الباحثين عن العمل، ويرتبط هذا النوع من البطالة بما يعرف بـ"**الدورة الاقتصادية**"، وتتكون هذه الدورة من مرحلتين، الأولى هي مرحلة الرواج حيث يتجه حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد، إلى أن يصل هذا الرواج إلى نقطة الذروة، ثم يتوجه حجم النشاط الاقتصادي نحو الهبوط الدوري، ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش، إلى أن يصل إلى نقطة قاع الانكماش، ثم يبدأ الانتعاش ويتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى وهكذا، وقد تستغرق فترة الأزمة أكثر من عشر سنوات مما يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي وخفض معدل النمو وتفاقم الأوضاع الاجتماعية وظهور البطالة الدورية (بلعربي، 2013، 2014، ص 63).

- **البطالة الاحتكاكية:** تعرف على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين مختلف المناطق والمهن التي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل (عكة، 2015، ص 309).

- **البطالة المستوردة:** وهي البطالة التي توجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في

حالة انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة (المومني، 2020، ص 157).

- **البطالة الإجبارية:** وتعرف بالبطالة الاضطرارية ويقصد بها: عندما يجبر أو يضطر من يعمل أن يترك عمله لأي سبب، رغم رغبة العامل وحبه لعمله بل ورضاه عن الأجر. وهذا ما نراه في حالة الإفلاس، أو دخول تقنية حديثة آلية تقوم مقام البشر، أو حتى من يفصل من عمله بسبب قضية تخص العمل، أو بسبب حكم قضائي. ونجد ذلك في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في حالة الكساد الاقتصادي.

- **البطالة الاختيارية:** وهي بطالة إرادية وطوعية، تحدث بسبب رغبة العامل أو الموظف في الإعراض عن العمل بإرادته، رغم أنه قادر على العمل وتتوافر له فرص وظيفية كثيرة، برغم عدم وجود مصدر رزق يعتمد عليه في حياته، فقد يقدم الموظف على الاستقالة، أو حتى ترك العمل بدون سابق إنذار، ويذكر أن البطالة الإرادية قد تنطبق على الموظفين أو العاملين الذين يمكنهم أداء أعمال إضافية ولكنهم يمتنعون لرغبتهم في عدم زيادة دخلهم وحبهم للكسل فيحجم عن العمل بذل الجهد (العطيان، 2006، ص 365).

- **البطالة السلوكية:** وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية، والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف؛ أي ترك العديد من المهن التي صنفت ضمن هذه الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة للوافدين من الدول الأخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل.

- **البطالة الوافدة:** وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هرباً من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة، مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجوراً تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون (بقاط، 2006، 2007، ص 14).

- **البطالة الموسمية:** تنشأ هذه البطالة نتيجة لتغير أو تذبذب الطلب على العمل تبعاً لعدم استمرار العمل والإنتاج، بمعنى أخر توجد قوى بشرية مؤهلة للقيام بعملها في المجتمع خير قيام، لكنها لا تقوم به إلا في مواسم محددة من العام، ومثل هذه البطالة التي يعاني منها عمال المواسم الزراعية تبعاً لما يتسم به القطاع الزراعي من موسمية تنعكس بالتالي على النشاط الزراعي، إضافةً إلى أعمال بعض المهن أو الحرف التي لها مواسم معينة في فصل الشتاء أو الصيف حيث يزداد الطلب على العمال

في بداية وخلال الموسم، ثم ينخفض الطلب على العمال وينعدم في نهاية الموسم مثل المواسم السياحية والفنية والمهرجانات (علي منصور، 2014، ص 35).

- **البطالة المقنعة:** يقصد بها تكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً ولكنها تتقاضى أجرًا، حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض (موسي، 2016، ص 10).

- **البطالة السافرة:** تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماماً عن العمل (عسيري، 2018، ص 556).

- **البطالة الهيكلية:** وتنتج البطالة الهيكلية عن التغيرات التكنولوجية في هيكل وفنية الإنتاج مما يؤدي إلى إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة، مما يترتب عليه ضعف الحاجة إلى نفس العمال الذين يعملون على الآلات القديمة، مما يعني أنه كلما تقدمت التكنولوجيا الحديثة، كلما زادت حدة البطالة الهيكلية، كما تنتج البطالة الهيكلية من المنافسة العالمية التي تتطلب مهارات عالية للقيام بالأعمال الجديدة أو لإحداث تغيرات في وضع العمل، وتمثل هذه البطالة مشكلة موجعة طويلة المدى ولكنها في الحقيقة تمثل تكلفة، أو ثمناً للتقدم والتطور، والحداثة، والقيادة التكنولوجية والعلمية (رشوان، 2015، ص 200).

- **بطالة الجامعيين:** ينتشر هذا النوع من البطالة بين أولئك الذين تحصلوا على شهادات جامعية ثم وجدوا أنفسهم في حالة عدم عمل لأسباب خارجة عن إرادتهم، كما أنهم صرحوا بأنهم يبحثون عن عمل بمختلف الوسائل والإمكانات المتوفرة لديهم، وبشكل آخر بطالة الجامعيين هي نتاج ارتفاع معدل النمو الكمي في عدد خريجي الجامعات مقارنةً بمعدل نمو فرص العمل المتاحة أمامهم (بلعربي، 2013، 2014، ص 65).

إن فهم طبيعة هذه الأنواع المختلفة للبطالة يساعد في اتخاذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة للحد منها.

ويمكن إجمال أنواع البطالة في الشكل التالي:

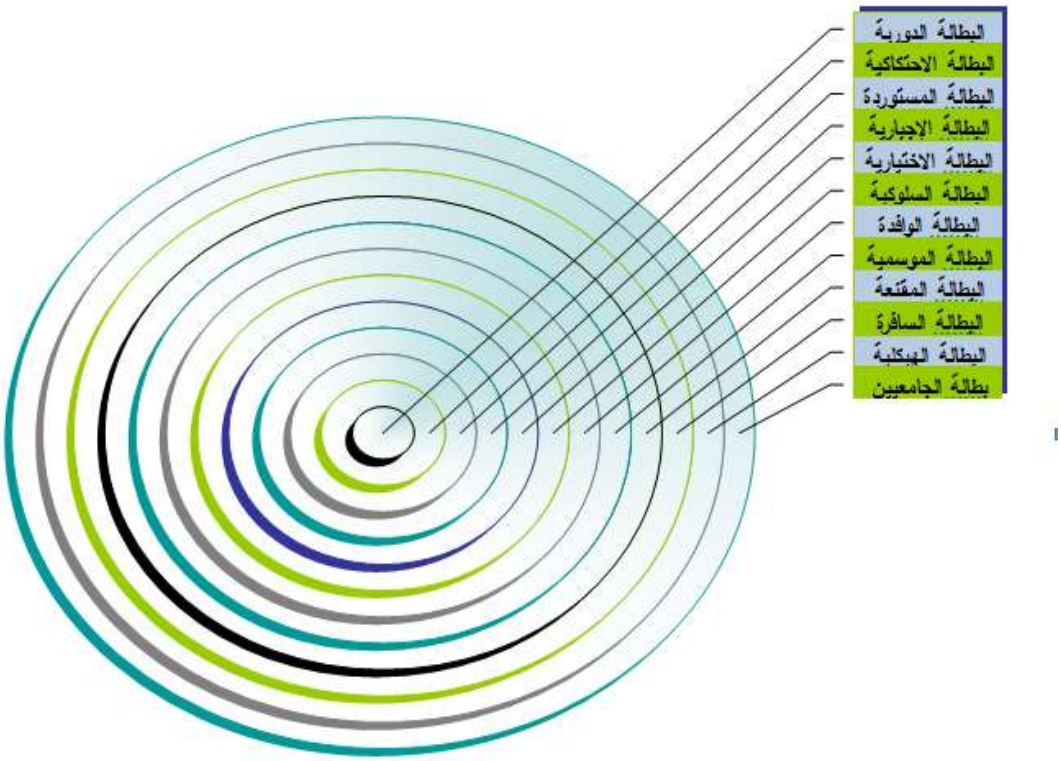

الشكل رقم (11): أنواع البطالة

4- آثـار البطالـة:

إن للبطالة آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وهي كالآتي:

آثار اقتصادية: تتمثل في:

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.
- يمثل الشخص العاطل عن العمل عبئاً اقتصادياً على أسرته وعلى مجتمعه وعلى الدولة في آن واحد.
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجاً لدى أفراده، والإنتاج مرتبط بالعمل والعكس صحيح.
- تكلفة إعادة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل (رحيمي وآخرون، 2018، ص 149).
- إهدار الموارد البشرية.

- التأثير على الناتج المحلي الإجمالي
- نقص الدخل وضعف القوة الشرائية.
- الإنفاق على التعليم دون الاستفادة من مخرجاته البشرية.
- زيادة وجود العمالة الوافدة مما يسبب استنزاف الأرصدة والعملات الصعبة.
- زيادة تكلفة إعالة المتعطلين.
- تدني مستوى المعيشة (المومني، 2020، ص 160).

آثار اجتماعية: تتلخص في:

- البطالة ينتج عنها العنوسة نظراً لعدم إنشاء أسر جديدة لأن إنشاء الأسرة أي الزواج يحتاج إلى مؤونة وتكاليف والشخص العاطل لا يملك ذلك.
- البطالة تؤدي إلى قتل الطموح والنبوغ وظهور الإحباط النفسي لدى الدارسين (عبد السميع، 2008، ص 49).
- المعاناة النفسية، حيث يشعر المتعطل بالإحباط وعدم الثقة بالنفس والرغبة في الانتحار في بعض الأحيان.
- ضعف الانتماء الاجتماعي وقلة الولاء والشعور بالاغتراب والعزلة.
- الهجرة وما ينتج عنها من مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية.
- تدهور الوضع الصحي لعدم قدرة الفرد على توفير المواد الغذائية والتعرض للأمراض المختلفة.
- الانحراف والجريمة، حيث ينتج عن البطالة أعمال الشغب والسرقة والقتل (المومني، 2020، ص 160).
- حرمان المجتمع من الاستفادة من خبرات أبنائه نتيجة هجرة العقول خارج البلد وعدم الاستفادة منها مع ما صرفت عليها الدولة من أموال كبيرة.
- تؤدي ظاهرة البطالة إلى نشؤ وقت فراغ قاتل لدى العاطلين عن العمل فيلجئون إلى إثارة المشكلات والمنازعات والمشكلات الأسرية والتفكك في العلاقات الاجتماعية.
- الفقر والذي يعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد موجودة في أي مجتمع (العنزي، 2015، ص 25).

آثار سياسية:

- من الأضرار السياسية الخطيرة لبطالة القوى العاملة المتعلمة، خاصة خريجي الجامعات والتي تسمى ببطالة المثقفين التجمع وتشكيل منظمات معينة أو القيام بالتظاهرات التي تزعزع الاستقرار

السياسي، أو أنها قد تطيح بالحكومات في بعض الدول التي تنتهج الديمقراطية، وبالتالي تؤدي إلى عدم وجود استقرار سياسي (العنزي، 2015، ص 26).

- تؤدي تداعيات البطالة نتيجةً إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.
- البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب.
- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية بما يسمى في الجزائر بالحرقة بحثاً عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة.
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار للدولة وتغيير الحكومات فيها (رحيمي وآخرون، 2018، ص 149).
- إن بعض العاطلين عن العمل يفتقرون التكيف الاجتماعي، والشعور بالفشل، وسيطرة الملل عليهم يمكن القول أن البطالة تعمل على تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريباً بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل؛ مما يترتب عليه إضاعة الشاب نصف عمره دون استثمار أمثل لوقته وجهده (عكة، 2015، ص 312).

كما تؤدي البطالة إلى الظواهر التالية: (جواد، شكر، 2016، ص 64).

- تؤدي البطالة إلى معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب العوز وتدني مستويات الدخل.
- تؤدي البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي.
- تدفع البطالة الشباب إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف.
- انخفاض مستوى التعليم.
- تزايد ظاهرة عمالة الأطفال وهجرة المقاعد الدراسية مبكراً نتيجة لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر.
- تسبب البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للاقتصاد الوطني.
- تؤدي البطالة إلى الاختلال في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- تؤدي البطالة إلى تدني في مستويات الأجور الحقيقية.

- تؤدي البطالة إلى تدني في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وبدوره يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تؤدي البطالة إلى توقف في بعض القطاعات الإنتاجية للجوء العمال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات.
- التسول.

5- سبل معالجة مشكلة البطالة:

توجد حزمة من الإجراءات يمكن أن تلجأ إليها الدولة لتخفيض معدلات البطالة من أهمها:

- إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية.
- تشجيع الاستثمارات الجديدة وتشجيع الصناعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي.
- زيادة الطلب على العمل- مع ثبات الأجر الحقيقي- من خلال تغيرات محفزة في التكنولوجيا أو في أسعار عناصر الإنتاج الأخرى.
- توفير برامج التدريب الجيدة يساعد في علاج البطالة التي ترجع إلى أسباب هيكلية.
- ربط السياسات التعليمية باحتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات المختلفة.
- تحسين وتوفر المعلومات في سوق العمل.
- إصلاح التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل بما يضمن الحفاظ على حقوق العمال وفي نفس الوقت يشجع المنشآت على تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال (سليم، 2014، ص ص 139، 140).

ويمكن تصنيف الحلول إلى أربع مجموعات رئيسية وهي: (بوزار، كسيرة، 2014، ص ص 54، 55).

الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي:

ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار، على أن زيادة معدلات النمو كانت دوماً تصطحب بارتفاع في طلب على القوة العاملة.

خفض تكلفة العمل:

في هذا الاقتراح ينطلق عدد من الخبراء من فكرة معينة فجواها أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في البلدان الصناعية، من شأنه أن يجعل التكلفة مرتفعة، ويضعف بالتالي من الموقف التنافسي للمنتجات ومن ثمة زيادة معدل البطالة، وبالتالي فإن خفض الأجور يمكن أن

يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج، وتوظيف المزيج وبالتالي انخفاض الأجور يسهم في خفض معدلات البطالة.

تعديل ظروف السوق:

يرى أصحاب هذا الرأي أن علاج أزمة البطالة تقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة:

- إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور.
- تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي على النحو الذي يجعل هناك توازناً بين الدخول التعويضية المدفوعة للعاطلين والحاجة إلى حفز ميولهم اتجاه العمل.
- إعادة تدريب العاطلين لمساعدتهم في تنمية مهارتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.
- تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة.
- تطوير نظم المعلومات الخاص بأسواق العمل، وتيسير تداولها لمساعدة العمال الراغبين في العمل.

الحاجة إلى بيئة دولية مواتية:

يجب ضبط حركة الاقتصاد العالمي ورسم أسس جديدة لاستقراره ولما كانت صياغة وتحديد آليات ضبط هذه الحركة هي مهمة الدولة الأقوى في هذا الاقتصاد.

الإجراءات العاجلة للأجل المتوسط والطويل:

المقصود بالأجل المتوسط والطويل، ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات أساسية وهيكلية في الظاهرة محل الدراسة، ويمكن إيجازها كما يلي: (علي منصور، 2014، ص 43).

- خلق فرص عمل منتجة من خلال تنمية متوازنة لقطاعات الاقتصاد القومي واستخدام التكنولوجيا الملائمة والعمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية كي تقل الحاجة تدريجياً إلى الاقتراض الخارجي.

- الاعتماد على الجهد الوطني كبديل عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن تأثيرها في توظيف العمالة المحلية يكاد يكون هامشياً، والتي تعد ثروة وطنية إذا ما أحسن تدريبها وتعليمها وتوظيفها في المجالات المناسبة.

- الاعتماد على برنامج ملائم للتنمية البشرية يرتقي بمستوى الصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية والتعليم وتطويره لتحقيق التوافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سوق العمل سنوياً ومتطلبات هذه السوق.

- تحقيق التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل من خلال اعتماد صيغة الاقتصاد المختلط الذي يحتاج إلى جهد وعطاء جميع القطاعات، أما تحفيزها للتحرك باتجاه التنمية المتواصلة سيتم من خلال ممارسة الدولة نوع من التخطيط الاستراتيجي.

- اتباع برامج ديموغرافية تحد من عرض العمالة من خلال التأثير على معدل النمو السكاني.

- ربط أهداف التنمية بالتوظيف، وهذا يتطلب تضافر جهود كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

- تبني سياسات تشغيلية تعطي فرصة أكبر للمرأة في الحصول على العمل المناسب من خلال توسيع مجالات نطاق عملها وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة.

خاتمة:

البطالة تُعتبر من أبرز وأكبر التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العديد من الدول حول العالم. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب عدة عوامل، مثل النمو السكاني المتزايد، وتدني مستوى التعليم والتدريب المهني، وعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل كافية للأفراد الراغبين في العمل.

تُؤثر البطالة بشكل كبير على الأفراد والمجتمعات من خلال زيادة معدلات الفقر والجريمة، وتقليل فرص التنمية الاقتصادية، وتفكك الأسر، والشعور بالإحباط والاكتئاب، ولمواجهة والتصدي لهذه الظاهرة يجب أن تتبنى الحكومات سياسات وبرامج فعّالة تُعزز من خلق فرص العمل، تطوير وتحسين التعليم والتدريب المهني، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمارات، وتقديم مساعدات للعاطلين عن العمل، كما أن التعاون بين القطاعين العام والخاص يعد ضروريًا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يقلل من نسب البطالة ويحسّن من جودة الحياة، كما يُعد الحد من البطالة أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول.

المحاضرة رقم 12: نماذج من المشكلات الاجتماعية (الفقر)

تمهيد:

يشكل الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تؤثر على حياة الملايين من الناس حول العالم، كما ويُعَد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية، حيث يحرم الأفراد من الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الغذاء، التعليم، والرعاية الصحية، وتتعدد أسباب الفقر بين العوامل الاقتصادية الاجتماعية، والسياسية، مما يجعل مواجهته تتطلب استراتيجيات شاملة ومستدامة، إن فهم أبعاد الفقر وأسبابه هو الخطوة الأولى نحو وضع حلول فعّالة لتقليل تأثيراته السلبية وتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات.

1 – تعريف الفقر:

إن الفقر في اللغة يعني الاحتياج، وافتقر ضد استغنى، والفقر مصدر ضد الغنى، والفقير في الشرع هو المحتاج الضعيف الحال الذي لا يسأل، والفقر في نظر الإسلام هو عدم إشباع الحاجات الأساسية إشباعًا كاملاً، وحدد الشرع هذه الحاجات الأساسية بثلاثة أشياء وهي: المأكل والملبس والمسكن (بوشامة، حواس، 2010، ص 175)، الفَقر والفُقر: ضد الغنى، مثل الضَّعف والضُّعف وهو لغة العوز والحاجة، وفعله الافتقار، والنعت فقير، وفي التنزيل قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾، ويقال الفقير أي الذي لا شيء له (ابن منظور، 1984، ص 56).

والفقر في الاصطلاح "هو إحساس الفرد أو الشعب بأنه يعيش عند مستوى يقل عما يعيش عنده أفراد أو شعوب أخرى" (بوشامة، حواس، 2010، ص 175)، كما يعرف الفقر أنه "ظروف مزمنة تصيب الفرد بالعجز وتنتج عن تعاظم تأثير عوامل خطر ومحن متعددة، وتؤثر على العقل والجسم والروح" (جنسن، 2015، ص 16).

في حين يعرف البنك الدولي الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" (الفارس، 2001، ص 19)، وحد الفقر عند الإمام الشافعي هو "عدم ملك الإنسان لما يكفيه من مال مع عدم القدرة على الكسب والعمل" (اللوح، عنبر، 2009، ص 320).

وعموماً فالفقر هو حالة اقتصادية واجتماعية تعني نقص الدخل والموارد الأساسية الضرورية للحياة التي تلبي احتياجات الأفراد الأساسية مثل الغذاء، الرعاية الصحية، المأوى، والتعليم، ويعتبر الفقر تحديًا كبيرًا يؤثر على جودة حياة الأفراد ويمكن أن يؤدي إلى انعدام الفرص وتدهور الظروف المعيشية.

كما أن الفقر هو حالة الحرمان من الموارد والقدرات الأساسية التي تمكّن الفرد من الحياة والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

2- طبيعة مشكلة الفقر:

إن مشكلة الفقر متعددة الجوانب: (عبد القادر، 2020، ص ص 71، 72).

- **فهو مشكلة إنسانية:** فقد عانت منها البشرية عبر تاريخها الطويل، مع ما أودع الله تعالى لها في الأرض، باطنها وظاهرها من خيرات قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾. ومع هذه الخيرات قد لا يجد الإنسان بل المجتمعات ما تشبع به حاجاتها وتتم كفايتها.

- **وهو مشكلة اقتصادية:** بالنظر إلى أن الفقر هو عجز موارد الفرد أو المجتمع المالية عن الوفاء بالحاجات الاقتصادية المختلفة، بل هو أكبر أثر لاختلال السياسة الاقتصادية في هذا البلد أو ذلك.

- **وهو مشكلة اجتماعية:** وذلك بالنظر إلى أن الفقر يصيب بعض أبناء المجتمع أو معظمهم فيعجزهم عن كفاية أنفسهم بأنفسهم، ويدفعهم إلى التنازع وابتغاء أي سبيل لتحصيل المال، ولو كان السرقة، أو التزوير، أو سلوك الربا وسائر المحرمات، فضلاً عما يحدثه في النفوس من تحاسد وأمراض سلوكية، مما يدفع إلى الفوضى وعدم الانضباط والتقاليد الحضارية التي تنعم بها الشعوب المستقرة الموسرة، هنا إلى جانب تفكك الأسر، والروابط الاجتماعية، بل كثرة العنوسة وقلة الزواج.

- **كما أنه مشكلة سياسية:** لأنه يفترض في الحكومات أن تسعى في وضع السياسات الكفيلة برفع الفقر أو تخفيفه والتغلب عليه، بل ارتباط الجانب الاقتصادي -بما فيه مشكلة الفقر- ذو صلة وثيقة بالجانب السياسي كما هو معلوم.

– **وهو مشكلة دينية:** لأنّ علاج مشكلة الفقر مطلب ديني، من ذلك فرض الزكاة، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه عندما أرسله إلى اليمن: «وأخبرهم أن افترض عليم صدقة تؤخذ من أغنياتهم وترد في فقراءهم». وفيه إشارة إلى الفقر والغنى ووجوب الزكاة شرعاً، يأثم مانعها وتؤخذ منه قهراً، كما ورد في نصوص أخرى. بل أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى ما هو أبعد فقال: "كاد الفقرُ أن يكون كفراً"؛ ولذلك فإن الإسلام عندما وضع منهاجه التشريعي وضعه متكاملاً لإنقاذ المجتمع من الفقر وشروره.

3 – أسباب الفقر:

من أهم أسباب ومناشئ الفقر انتشار الظلم الاجتماعي، شيوع القلق الاجتماعي، التركز الثروي للطبقة المتمولة والسيطرة على حساب الطبقات المستضعفة من الفقراء والمحرومين، انتشار الأمراض الجسمية والعقلية والنفسانية، التخلف الحضاري والمدني، التحلل الخلقي من أجل الحصول على المال للمعيشة والإبقاء على الحياة، تفشي الأمية والجهل، زرع الحقد والكراهية للمجتمع في نفوس المحرومين (الفضلي، 1977، ص 12).

وهناك من يقدم أسباب أخرى أدت إلى ظهور الفقر وانتشاره عبر مختلف المجتمعات وهي:
حجم الأسرة: بات كبر حجم الأسرة يؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة وزيادة الأعباء على نفقات الأسرة الأساسية، وقد تزداد حالة العجز هذه بالاستمرار والتتفاقم وبالتالي مواجهة حالة عجز توفير المتطلبات ينتج عنها الفقر بمعناه التام.

التضخم: يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود فيؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن دائرة الفقراء حالة العجز عن الاقتصاد.

برامج التصحيح الهيكلي: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وزيادة معدلاته خاصةً في الدول النامية.

سوء توزيع الدخل والثروات: إن غياب وعدم توزيع الدخل القومي والثروات بشكل عادل يؤدي إلى غنى البعض وفقر البعض الآخر.

النزاعات الداخلية والخارجية: وهي تشمل الحروب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار وينتج عنه ضياع فرص العمل والممتلكات، وبالتالي سهولة الوصول إلى الفقر.

تدني المستوى التعليمي والبطالة: فهذا السبب يقلل من مستويات انخراط الأفراد في سوق العمل ومنه عدم القدرة على تحصيل الدخل اللازم لسد احتياجات ومتطلبات العيش.

الفساد والبيروقراطية: ينتج بسبب البطء في التصرف وتعقد الإجراءات، وأن الفساد الإداري تعطيل مشاريع حيوية مهمة للاقتصاد، مما يؤثر على البنية التحتية ويزيد من تكلفة التشغيل، الاتفاق ويقلل من النمو الاقتصادي (فيسة، يونسي، 2022، ص91).

4- أسباب الفقر حسب النظم الاقتصادية:

تختلف النظم الاقتصادية حول أسباب الفقر، فبالنسبة للرأسماليين يرون أنّ الفقراء هم السبب في فقرهم، لعدم بذلهم الجهد الكافي وكسلهم عن العمل، أمّا الاشتراكيون فاعتبروا أنّ الأغنياء هم السبب لاستحواذهم على الثروة، واستئثارهم بها دون الآخرين، أمّا الفكر الإسلامي فيرى أنّها ترجع إلى أسباب خلقية وأخرى أخلاقية، وهذا كما يلي: (بوشامة، حواس، 2010، ص 177).

- **الأسباب الخلقية (الربانية):** ومن أمثلتها: التفاوت بين البشر، الابتلاءات والمصائب.
- **الأسباب الأخلاقية (البشرية):** ومن أمثلتها: عجز الإنسان وكسله، ظلم الإنسان وتعديه.

5- الأسباب العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفقر:

الأسباب الاقتصادية وأهمها ما يلي:

- سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم الاستفادة منها بالشكل الأمثل الذي يسمح بتحقيق نمو اقتصادي من شأنه رفع حجم الإنتاج الداخلي أكثر من الاستهلاك.
- تخلي الدولة عن سياسات الدعم للسلع والخدمات الضرورية، للفئة محدودة الدخل، وبالتالي تدهور القدرة الشرائية.
- غياب القياس الكمي لشدة الفقرة.
- ارتفاع معدلات البطالة، نظراً لضعف القدرة الاستيعابية للعمالة في الدول الفقيرة.
- انخفاض إنتاجية العمال.

الأسباب الاجتماعية والسياسية: وأهمها ما يلي:

- انعدام الانسجام بين أهداف السياسة الاقتصادية والأولويات الاجتماعية.
- عدم وجود عدالة في توزيع المداخيل، والذي يؤدي إلى بروز ظاهرة الطبقية.
- غياب التكافل الاجتماعي.
- الاحتلال الأجنبي للبلدان الذي يعمل على نهب ثروات البلد المحتل، ويجعل شعبه يعيش ويلات الفقر والجهل (بوشامة، حواس، 2010، ص 175).

هناك عدة أسباب رئيسية تكمن وراء ظاهرة الفقر في المجتمعات المختلفة، إن تفاعل هذه الأسباب المتنوعة وتداخلها يساهم في تفاقم ظاهرة الفقر وجعلها أكثر صعوبة للتصدي لها.

كما يمكن تقسيم أسباب الفقر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية وذلك وفق الجدول التالي:

الأسباب الداخلية		**الأسباب الخارجية**
أسباب اقتصادية وسياسية	**أسباب اجتماعية**	
• السياسات الإنمائية الحكومية غير المناسبة. • قلة فرص العمل. • البيئة القاصرة عن تحقيق نمو اقتصادي مناسب. • قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية. • النقص في الهياكل الأساسية. • انخفاض الأجور تحت خط الفقر. • انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات تجاه مكافحة الفقر. • ضعف المشاركة الشعبية. • عدم وجود الاستقرار الداخلي نتيجة الحروب. • الفساد.	• ارتفاع معدل نمو السكان. • ارتفاع معدل الإعالة. • عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية. • قلة الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة والإسكان، التدريب المهني). • الأمية والتعليم والتدريب المهني غير الملائم لمتطلبات السوق. • التمييز ضد المرأة. • الحرمان والعزلة والتهميش الاجتماعي. • انعدام الاستقرار الاجتماعي. • الوقوع في دائرة الفقر المفرغة.	• عدم توفر الدعم من جانب المنظمات الإقليمية. • تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية. • ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي. • كثرة الحروب والنزاعات الخارجية. • تدهور نسب التبادل التجاري. • انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر. • عولمة أسواق السلع والخدمات.

المصدر: (عزوز، ضيف، 2017، ص 326).

وهناك من يقسم الفقر إلى أبعاد وفقاً للجدول التالي:

• البعد السياسي	• البعد الاقتصادي	• البعد الاجتماعي
• قلة الموارد المتاحة للأفراد تؤثر على مستوى المعيشة. • الحروب التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش مستوى أدنى للمعيشة. • إتباع سياسة معينة ومجحفة في بعض المجتمعات تكون السبب في انتشار الفقر خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر.	• عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع. • عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل (البترول، الزراعة، الأنهار) استغلالاً عقلانياً يكون فيه بالتالي معدل استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج. • عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع للزيادة من دخل المجتمع وأفراده وتحسين مستوى ثروة الأمة. • عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات وبعضها البعض.	• عدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع والتي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر. • ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع. • عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر.

المصدر: (قويدقورين، 2014، ص 18).

6- آثار الفقر:

للفقر عدة آثار سلبية على الفرد والمجتمع، والتي تعمل على تثبيط الأمم وتعيقها عن التقدم والرقي والازدهار، ويمكننا إبراز أهم هذه الآثار من خلال النقاط التالية:

- سوء ونقص التغذية، الذي يؤدي إلى انتشار الأمراض، وتدهور الوضع الصحي خاصة بالنسبة للأطفال، وقلة العناية بهم.

- بروز الآفات الاجتماعية، كالتفكك الأسري التي ينجم عنها مجموعة من المشاكل الهدّامة للمجتمع، كانتشار الجرائم (السرقة، الاختلاس)، قلة فرص التعليم لأفراد المجتمع.

- انتشار الفساد بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد (بوشامة، حواس، 2010، ص ص 177، 178).

- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.

- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).
- تدني مستوى الإسكان.
- اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس.
- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي على المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية (قويدقورين، 2014، ص 18).

تؤدي ظاهرة الفقر إلى آثار سلبية متعددة على الأفراد والمجتمعات، منها انتشار سوء التغذية والأمراض، وانخفاض مستويات التعليم والمهارات، وتزايد معدلات الجريمة والعنف، وتفاقم الفوارق الاجتماعية.

7 – طرق علاج الفقر:

حتى نصل إلى ما يسمى بتساوي الفرص للجميع لابد من إعادة هيكلة المؤسسات من قبل الدولة وذلك من خلال:

التكافل الاجتماعي: بحيث يساعد الغني الفقير في المجتمع الواحد، ويشعر به ويرأف بحاله (فيسة، يونسي، 2022، ص ص 95، 96) ويشمل:

الزكاة: تمثل فريضة الزكاة وسيلة من وسائل إعادة توزيع الدخل الوطني، فهي تعتبر مورداً مالياً خصه الله تعالى للفقراء والمحتاجين من أموال الأغنياء.

الأخوة الإسلامية: وهي شعور صادق وإحساس نفسي داخلي بالعاطفة والمحبة والاحترام المتبادل مع كل من تربطه بك رابطة العقيدة، وهناك قاعدة أنّه لا أخوة بدون إيمان ولا إيمان بدون أخوة والدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ ترحمون﴾. ومن ثمار الإخاء في الله، نجد: الوحدة والجماعة، إزالة الفوارق الطبقية والاجتماعية، النصح والإرشاد، تقدم المسلمين في كل مجال وميدان، الحصول على مرضاة الله بدخول الجنة، الأمن من شدائد يوم القيامة وأهواله الفوز بدعوة المؤمنين الصالحين قبل وبعد الموت.

كفالة الأقارب: لقد جعل الإسلام للقريب حقًا في مال قريبه (الميراث)، إضافة إلى حقه كسائر المسلمين في البّر والصلة وعدم القطيعة.

كفالة اليتيم: ويتمثل فضل كفالة اليتيم فيما يلي: تعود بالخير الجزيل والفضل العظيم في الحياة الدنيا والآخرة، تساهم في بناء مجتمع سليم خال من الحقد والكراهية، حفظ لذرية الكافل وقيام الآخرين بالإحسان إلى أبنائه، إكرام اليتيم دليل على محبة الرسول كونه عاش يتيماً، تجعل البيت الذي فيه اليتيم من خير بيوت المسلمين، مصاحبة الرسول صلى الله عليه وسلم في الجنة، تدل على طبع سليم وفطرة نقية وقلب رحوم، ترقيق القلب وإزالة القسوة عنه، تزكي مال المسلم وتطهره.

الوقف: إن للوقف قيمة اقتصادية راقية يعتمد عليها في تمويل مختلف المشاريع الخيرية، وهي سنة النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أول من أوقف وقفًا في الإسلام، وأول من أمر الناس بتحويل صدقاتهم إلى وقف (بوشامة، حواس، 2010، ص ص 178-181).

ولمواجهة هذه المشكلة يجب أن تتبنى الحكومات والمنظمات المحلية والدولية، برامج وسياسات متنوعة، كالتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم الدعم المالي والخدماتي للفئات الأكثر فقرًا، وتحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، إذ يعد الحد من الفقر هدف رئيسي للتنمية المستدامة على المستوى العالمي.

ويمكن تمثيل طرق علاج الفقر وفقاً للشكل الآتي:

الشكل رقم (12): طرق علاج الفقر

خاتمة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته البشرية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يزال الفقر يشكل إحدى أكبر التحديات العالمية التي تواجه المجتمعات المختلفة.

ويعتبر الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تنطوي على الحرمان من الموارد والقدرات الأساسية اللازمة للحياة وتؤثر سلبًا على الأفراد والمجتمعات، إن محاربة الفقر بشتى أشكاله وأبعاده تعد هدفًا رئيسيًا للتنمية المستدامة على المستوى الدولي، لذا تسعى الحكومات والمنظمات إلى تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة للحد من هذه الظاهرة من خلال التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وعلى الرغم من التحديات والعقبات الكبيرة، لا يزال هناك أمل في إمكانية التغلب على مشكلة الفقر تدريجيًا من خلال الجهود المنسقة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، فالحد من الفقر يعد ضرورة أخلاقية وإنسانية تستحق كل جهد وتضحية لبناء مجتمعات أكثر عدلاً وازدهارًا.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- **الكتب:**

1. أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ابن منظور: **لسان العرب**، الجزء11، دار صادر، بيروت، 1984.

2. أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1986.

3. أحمد مطهر عقبات: **طرق إنتاج برامج التوعية الإعلامية للوقاية من أضرار المخدرات**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.

4. أسامة السيد عبد السميع: **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية (الأسباب والآثار والحلول)**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، الإسكندرية، 2008.

5. أكرم عبد القادر أبو إسماعيل: **المؤسسات التربوية ودورها في نشر الوعي بأخطار المخدرات**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات العربية والبحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.

6. إيريك جنسن: **الفقر والتعليم (ماذا يفعل الفقر بمخ أطفالنا وماذا تفعل المدرسة لتصلح ما أفسده الفقر)**، ترجمة: صفاء يوسف الأعسر، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2015.

7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **أزمات الشباب والبطالة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

8. دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان: **المشكلات الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

9. سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده: **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.

10. صباح غربي: **المشكلات الاجتماعية**، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر 2020.

11. طارق عبد الرؤوف عامر: **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

12. طاهر فاضل البياني، خالد توفيق الشمري: **مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

13. عبد الرزاق الفارس: **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

14. عبد الهادي الفضلي: **مشكلة الفقر**، ط3، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1977.

15. عصام توفيق قمر وآخرون: **المشكلات الاجتماعية المعاصرة (مداخل نظرية وتجارب عالمية)**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2008.

16. معن خليل عمر: **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

17. مهدي مجيد جواد، إسماعيل علي شكر: **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016.

18. هاني عرموش: **المخدرات إمبراطورية الشيطان**، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993.

- **الرسائل الجامعية:**

1. أسماء بلعربي: **واقع سياسة الإدماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنظيم، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، 2014.

2. جنان بقاط: **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، 2007.

3. دهام نزال العنزي: **أثر البطالة على الجريمة في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن، 2015.

4. فاتن علي منصور: **البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية**، رسالة ماجستير في السكان والتنمية، تخصص السكان والتنمية، جامعة تشرين، سوريا، 2014.

5. فهد بجاد شافي الدوسري: **دور وسائل الإعلام الكويتية في الوقاية من الإدمان على المخدرات من وجهة نظر متلقي العلاج (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

- **المجلات العلمية والدوريات:**

1. أمال بوخنوش: "مصطلح الجريمة في القانون العقوبات الجزائري بين الصيغة والمفهوم (دراسة لغوية)"، **مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية**، المجلد08، العدد01، 2021.

2. تركي بن محمد العطيان: "البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، المجلد 21، العدد41، 2006.

3. جعفر عبد القادر: "مشكلة الفقر الأسباب والآثار وطرق العلاج"، **مجلة روافد للبحوث والدراسات**، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة غرداية، المجلد 05، العدد08، 2020.

4. جميلة بن زاف: "المشكلات الاجتماعية من منظور سوسيولوجي"، **مجلة أفاق للبحوث والدراسات**، المجلد 05، العدد 01، 2022.

5. حاج قويدقورين: "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية (البطالة والتضخم)"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 12، جوان 2014.

6. حمدان ممدوح الشامي وآخرون: "بعض المشكلات النفسية والاجتماعية والتربوية في ضوء المتغيرات الديموغرافية لدى طلبة جامعة الملك فيصل التدخل"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، العدد 165، الجزء 02، أكتوبر 2015.

7. حمزة عبد المطلب كريم المعايطة: "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع (نحو آليات للوقاية من الجريمة)"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 06، جويلية 2018.

8. ذهبية آيت قاسي: "المعالجة الإعلامية لموضوع "الجريمة في السياق السوسيو–ثقافي الجزائري" في برامج التلفزيون الخاص (دراسة تحليلية)، **مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 06، العدد02، 2022.

9. سامرة أحمد مصطفى المومني: "دور جامعة اليرموك في الحد من ظاهرة البطالة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا"، **مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، المجلد01، العدد 01، 2020.

10. سامية شينار، آية بولحبال: "ظاهرة الإدمان على المخدرات (الأبعاد النفسية والاجتماعية وأساليب المعالجة)"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد05، العدد 02، جويلية 2020.

11. سامية عزيز، ماريا عيساوي: "الجريمة من منظور سوسيولوجي (الأسباب والآثار)"، **مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف**، المجلد 06، العدد01، 2021.

12. سعيد مراح: "المعالجة الإعلامية الأمنية للجريمة (دراسة تحليلية لمجلة الشرطة الجزائرية)"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 08، العدد01، جوان 2017.

13. سليم مزيود: "دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الجريمة"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 11، أفريل 2019.

14.صفية بوزار، سمير كسيرة: "آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي"، **مجلة المناجر**، المجلد01، العدد 01، 2014.

15. طاهري لخضر بن العيد: "ظاهرة البطالة في الجزائر وآثارها الاجتماعية على المجتمع"، **مجلة الحوار الفكري**، المجلد 16، العدد01، 2023.

16. عالية محمد عسيري: "تصور مقترح من منظور التربية الإسلامية لمواجهة مشكلة البطالة والآثار المترتبة عليها في ضوء احتياجات سوق العمل السعودي"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، العدد 177، الجزء 2، 2018.

17. عائشة بن النوي: "المخدرات في الجزائر (دراسة في واقع الظاهرة وسبل الوقاية)"، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد 02، العدد 03، سبتمبر 2020.

18. عبد السلام حمدان اللوح، محمود هاشم عنبر: "علاج مشكلة الفقر (دراسة قرآنية موضوعية)"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد 17، العدد 01، يناير 2009.

19. عبير محمود مجاهد: "قضية البطالة في مصر وتأثيرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير 2011"، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، جامعة الأزهر، العدد 11، 2014.

20. عزوز أحمد، ضيف أحمد: "أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها"، **مجلة معارف**، العدد 22، جوان 2017.

21. علي محمد الرياني: "التفسير السوسيولوجي لدراسة ظاهرة الجريمة"، **مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية**، العدد 11، جوان 2021.

22. عيسى رحيمي وآخرون: "ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها"، **مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية**، العدد 00، 2018.

23. فوزية ساحي، عبد القادر بوكابوس: "ظاهرة الجريمة المفهوم والأسباب والأشكال"، **مجلة أبحاث**، المجلد 07، العدد01، 2022.

24. محمد إبراهيم عكة: "الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**، المجلد 3، العدد 11، 2015.

25. محمد عيسى برهوم: "قراءة اجتماعية في أسباب الجريمة"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، السعودية، المجلد 07، العدد 13، 1992.

26. مسعود قريمس: "المخدرات في الجزائر واقع الظاهرة وإجراءات الوقاية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلد 07، العدد 14، 2018.

27. مصطفى بوشامة، مولود حواس: "معالجة مشكلة الفقر من منظور الاقتصاد الإسلامي"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، المجلد 01، العدد01، 2010.

28. المهدي الشيباني دغمان: "الدولة والمشكلات الاجتماعية حدود المسؤولية ووسائل التدخل"، **المجلة الجامعة**، العدد 18، المجلد 03، أوت 2016.

29. نزهت محمود الدليمي: "فاعلية الإعلام الحر في معالجة المشكلات الاجتماعية ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان أنموذجاً، **مجلة الباحث الإعلامي**، العدد 9-10، أفريل 2010.

30. نورة سليمان فيسة، عيسى يونسي: "مشكلة الفقر في المجتمع الجزائري والآثار الناجمة عنها"، **مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية**، المجلد 07، العدد02، 2022.

- **المؤتمرات والملتقيات العلمية:**

1. حبيب محمد حسين: **المخدرات الرقمية بين الحقوق الشخصية والجريمة السيبرانية**، ورقة عمل مقدمة بإلى فعاليات: الأيام العربية للأمن السيبراني: أفق التعاون لحماية الفضاء السيبراني، يومي 1 و2 ديسمبر، 2015.

2. عمر عبد العزيز موسي: **دور التنمية السياحية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة**، المؤتمر العلمي الثالث المقام تحت عنوان "القانون والسياحة"، 26-27 أفريل 2016، كلية الحقوق، جامعة طنطا، طنطا-مصر.

- **المواقع الالكترونية:**

1. رفاح العياصرة: **الصعوبات التي تعترض حلّ المشكلات الاجتماعية**، تاريخ النشر (03-02-2020)، تاريخ الاطلاع (01-05-2024). (11:45)،

https://e3arabi.com/%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%B6-%D8%AD%D9%84%D9%91-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC/

2. *https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url*.

3. *https://adlat.net/showthread.php?t=41660*.

4. *https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=http://earning.univ-4l4/ebiskra.dz/moodle2021/mod/resource/view.php%3Fid%3D78413&ved=2ahUKEwi*

Vp7azyPmGAxWuVKQEHbxgDKIQFnoECA8QAQ&usg=AOvVaw2iQjebFAt9-KdgD0IRd4Qy

- **المراجع الأجنبية:**

1. Fabrice Buschini et al: "**Social issues and social psychology: distinctive pathways in** applying social psychology to resolve major social problems", **Revue internationale de psychologie sociale**, N° (2/3), 2010, Presses universitaires de Grenobl.https://www.cairn.info/revue-internationale-de-psychologie-sociale-2010-2-page-5.htm.
2. Gregory M. Walton and Carol S. Dweck: "Solving Social Problems Like a Psychologist", **Association for Psychological Science**, Volume 4,Number 1, 2009.
3. Patita Pabana: **Social Problems, Social Policy, Social Legislation And SocialDevelopment Brief Content** ,Mester of Social Work, Center for Distance and Online Education. Utkal University, Utkal Universit,n. d.
4. Sean P. Hier: "Social Problems and the Contextual Compromise: Subjectivity, Objectivity, and Knowledge in Everyday Life, **Qualitative Sociology Review**, Volume XV, Issue 3,2019, www.qualitativesociologyreview.org